

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

— الحمد لله رب العالمين وصلى على سيدنا محمد النبي الأمي —
 ﴿ وعلى آله وصحبه أجمعين ﴾

— كتاب الأيمان بالطلاق وطلاق المريض —

— الأيمان بالطلاق —

﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم أرأيت أن طلق رجل امرأته فقال له رجل ما صنعت فقال هي طالق هل ينوي أن قال إنما أردت أن أخبره أنها طالق بالتطليقة التي كنت طلقها (قال) نعم ينوي ويكون القول قوله ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن قال رجل لامرأته أن دخلت الدار فأنت طالق أو أن أكلت أو شربت أو لبست أو ركبت أو قمت أو قعدت فأنت طالق ونحو هذه الأشياء أتكون هذه أيمانا كلها قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن قال لها إذا حضت أو أن حضت فأنت طالق (قال) ليس هذا بيمين لأن هذا يلزم الطلاق الزوج مكانه حين تكلم بما تكلم به من ذلك كذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا قال لامرأته أنت طالق إذا شئت (قال) قال مالك أن المشيئة لها وإن قامت من مجلسها ذلك حتى توفى فتقضى أو تترك فإن هي تركته فجاءها قبل أن توقف أو تقضى فلا شيء لها وقد بطل ما كان في يديها من ذلك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وإنما قلت لك في الرجل الذي يقول لامرأته أنت طالق أن شئت أن ذلك بيدها حتى توقف وإن تفرقا من مجلسهما لأن مالكا قد ترك قوله الأول في التملك ورجع إلى أن قال ذلك بيدها حتى توقف فهو أشكل من التملك لأن مالكا قد كان يقول مرة إذا قال الرجل لغيره أنت حر إذا قدم أبي أو أنت حر

ان قدم أبي كان يقول هما مفترقان قوله اذا قدم أبي أشد وأقوى عندي من قوله ان
 قدم أبي ثم رجع فقال هما سواء اذا وان فعلى هذا رأيت قوله اذا شئت فأنت طالق
 وان شئت فأنت طالق على قوله اذا قدم أبي فأنت حر وان قدم أبي فأنت حر ﴿قلت﴾
 أرايت ان قبائله أ يكون هذا تركا لما كان جعل لها من ذلك (قال) نعم وهذا رأيت
 ولم أسمع من مالك ﴿قلت﴾ وكذلك ان قال أمرك بيدك فهو مثل هذا (قال)
 نعم وانما الذي سمعت من مالك في أمرك بيدك ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا قال
 لامرأته اذا دخلت الدار فأنت طالق ثم قال لها بعد ذلك اذا دخلت الدار فأنت
 طالق والدار التي حلف عليها هي دار واحدة فدخلت الدار كم يقع عليها (قال) يقع
 عليها تطليقتان الا أن يكون نوى بقوله في المرة الثانية اذا دخلت الدار فأنت طالق
 يريد به الكلام الاول ولم يرد به تطليقة ثانية لان مالك قال لو أن رجلا قال لامرأته
 ان كلمت فلانا فأنت طالق ثم قال بعد ذلك ان كلمت فلانا فأنت طالق انه ان كان
 أراد بالكلام الثاني اليمين الاولى فكلمه فانما يلزمه تطليقة وان كان لم يرد بالكلام
 الثاني اليمين الاولى فكلمه فهما تطليقتان ولا يشبه هذا عند مالك الايمان بالله الذي
 يقول والله لا أفعل كذا وكذا ثم يقول بعد ذلك والله لا أفعل كذا وكذا لذلك
 الشيء بعينه انه انما يجب عليه كفارة واحدة ولا يشبه هذا الطلاق في قول مالك
 ﴿قال ابن القاسم﴾ وفرق ما بين ذلك لو أن رجلا قال والله والله والله لا أكلم
 فلانا فكلمه انه انما يجب عليه كفارة واحدة واذا قال أنت طالق أنت طالق أنت
 طالق ان كلمت فلانا انها طالق ثلاثا ان كلمه الا أن يكون نوى بقوله أنت طالق أنت
 طالق أنت طالق واحدة وانما أراد بالبقية أن يسمعها فهذا فرق ما بينهما ﴿قلت﴾
 أرايت ان قال رجل لامرأته أنت طالق ان كنت تحبيني أو قال أنت طالق ان كنت
 تبغضيني (قال) قال مالك وسأله رجل عن امرأة وقع بينها وبين زوجها كلام فقالت
 فارقني فقال الزوج ان كنت تحبني فراقني فأنت طالق ثلاثا فقالت المرأة فاني أحب
 فراقك ثم قالت بعد ذلك ما كنت الا لاعبة وما أحب فراقك (قال) قال مالك أرى

أن يفارقها ويعتزلها ولا يقيم عليها يصدقها مرة ويكذبها مرة هذا لا يكون ولا يقيم
 عليها ﴿قلت﴾ ليس هذه مسئلتى انما مسئلتى انه قال ان كنت تبغضينى فأنت طالق
 فقالت لا أبغضك وأنا أحبك (قال ابن القاسم) انه لا يجبر على فراقها ويؤمر فيما
 بينه وبين الله أن يفارقها لانه لا يدري أصدقه أم لا فأحسن ذلك أن لا يقيم على
 امرأة لا يدري كيف هي تحته أحلال أم حرام وهو قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت
 الرجلين يقول أحدهما لصاحبه امرأته طالق ان لم تكن قلت لى كذا وكذا ويقول
 الآخر امرأتى طالق ان كنت قلت لك كذا وكذا (قال) قال مالك يدينان جميعا
 ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا قال لامرأته أنت طالق اذا حاضت فلانة لامرأة له
 أخرى أو أجنبية اذا كانت ممن تحيض (قال) أرى أنها طالق ساعة تكلم بذلك لان
 هذا أجل من الآجال فى قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا قال لامرأته اذا
 حضت فأنت طالق فأوقعت عليه الطلاق فى قول مالك مكانه فاعتدت المرأة فلم تر
 حيضاً فى عدتها فاعتدت اثنى عشر شهراً ثم تزوجها بعد انقضاء عدتها زوجها الحالف
 فخاضت عنده أيقع عليها بهذه الحيضة طلاق أم لا فى قول مالك (قال) لا يقع عليها فى
 قول مالك بهذه الحيضة طلاق لان الطلاق الذى أوقعه مالك عليها حين حلف انما هو
 لهذه الحيضة وقد أحنثته فى يمينه بهذه الحيضة ولا تحنث بها مرة أخرى ﴿قلت﴾ أرايت
 ان قال لها أنت طالق ان لم أطلقك (قال) يقع الطلاق مكانه حين تكلم بذلك وقد قال
 لا تطلق الا أن ترفعه الى السلطان وتوقفه ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لامرأته ان أكلت
 هذا الرغيف فأنت طالق فطلقها واحدة وانقضت عدتها فتزوجت زوجها غيره فأكلت
 نصف الرغيف فى ملك الزوج الثانى ثم طلقها الزوج الثانى فانقضت عدتها فتزوجها
 الزوج الاول الحالف فأكلت نصف الرغيف عنده أيقع عليها الطلاق فى قول مالك
 اذا أكلت من ذلك الرغيف الذى حلف عليه قليلاً أو كثيراً (قال) نعم مابق من طلاق
 ذلك الملك الذى حلف فيه شئ فاذا انقضى طلاق ذلك الملك الذى حلف فيه لم يقع
 عليها ان أكلت الرغيف فى ملك الحالف أو بعض الرغيف طلاق لانه انما كان حالفاً

بطلاق ذلك الملك فاذا ذهب طلاقه فقد ذهب الذي كان به حالفا فصار بمنزلة من لا
يمين عليه (قال) وسئل مالك عن رجل كان بينه وبين رجل شر وكان لا أحد الرجلين أخ
فلقى أخوه الذي نازع أخاه فقال قد بلغني الذي كان بينك وبين أخي أمس وامرأته طالق
البتة ان لم يكن لو كنت حاضرًا لفقت عينيكَ (قال مالك) أراه حاشا لانه حلف على
شيء لا يبر فيه ولا في مثله ﴿قلت﴾ أرايت ان قال أنت طالق اذا قدم فلان أو ان
قدم فلان (قال) لا تطاق عليه حتى يقدم فلان فيما أخبرتك من قول مالك ﴿قلت﴾
لم لا تطلقون عليه وأنتم لا تدرون لعل فلانا يقدم فيكون هذا قد طلق امرأته وقد
وطئها بعد الطلاق وأنتم تطلقون بالشك (قال) ليس هذا من الشك وليس هذا وقتاً هو
أت على كل حال وإنما هو يطلق المرأة على الرجل الذي يشك في يمينه فلا يدري أبر
فيها أم حنث وهذا لم يحنث بعد وإنما يحنث بقدم فلان وإنما مثل ذلك لو أن رجلاً قال
امرأته طالق ان كان كلم فلان بن فلان ثم شك بعد ذلك فلا يدري أكله أم لا فهذا
الذي تطلق عليه امرأته عند مالك لانه لما شك في يمينه التي حلف بها فلا يدري لعله
في يمينه حانث فلما وقع الشك طلقت عليه امرأته لان يمينه قد خرجت منه وهو
لا يتيقن أنه فيها بارٌّ فكل يمين لا يعلم صاحبها أنه فيها بارٌّ ويمينه بالطلاق فهو حانث
وهذا الآخر لا يشبه الذي قال أنت طالق ان قدم فلان لانه على برٍّ وهو يتيقن أنه
لم يحنث بعد وإنما يكون حنثه بقدم فلان ولم يطلق الى أجل من الآجال ﴿قلت﴾
أرايت لو قال رجل لامرأته اذا حبست فأنت طالق (قال) لا يمنع من وطئها فاذا
وطئها مرة واحدة فأرى أن الطلاق قد وقع عليها لأنها بعد وطئه أول مرة قد صارت
بمنزلة امرأة قال لها زوجها ان كنت حاملاً فأنت طالق ولا يدري أنها حامل أم لا
وقد قال مالك في مثل هذه أنها طالق لانه لا يدري أحامل هي أم لا وكذلك قال مالك
في امرأة قال لها زوجها ان لم تكوني حاملاً فأنت طالق ثلاثاً أنها تطلق مكانها لانه
لا يدري أحامل هي أم لا فأرى مسئلتك على مثل هذا من قول مالك ﴿قلت﴾
أرايت ان قال لها أنت طالق بعد قدوم فلان بشهر (قال) اذا قدم فلان وقع الطلاق

عليها مكانه ولا ينتظر بها الاجل ﴿قلت﴾ أرأيت الرجل اذا قال لامرأته وهي غير حامل اذا حامت فوضعت فأنت طالق (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأنا أرى ان كان وطئها في ذلك الطهر أنها طالق مكانها ولا ينتظر بها أن تضع ولا أن تحمل (قال) وقال مالك ولا تجبس ألف امرأة لامرأة واحدة يكون أمرها في الحمل غير أمرهن ولاني سمعت مالكا يقول في الرجل يقول لامرأته ان لم يكن بك حمل فأنت طالق (قال) قال مالك هي طالق حين تكلم ولا يستأنى بها النظر والذي يقول لامرأته اذا وضعت فأنت طالق بمنزلتها ولا يستأنى بها لينظر أنها حامل أم لا لانها لو هلكت قبل أن يستبين أن بها حملاً أو ليس بها حمل لم ينبغ له أن يرثها وكذلك كانت حجة مالك في الذي يقول لامرأته ان لم يكن بك حمل فأنت طالق فقال له ابن أبي حازم أو غيره يا أبا عبد الله لم لا يستأنى بها حتى يعلم أحامل هي أم لا فقال له أرأيت لو استؤني بها فماتت قبل أن يتبين أمرها قالوا لا قال فكيف أوقف امرأة على زوج لو ماتت لم يرثها فالذي سألت عنه عندي مثل هذا ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً قال لامرأته اذا مت فأنت طالق (قال مالك) لا تطلق عليه لانه انما طلقها بعد موته ﴿قلت﴾ فان قال اذا مات فلان فأنت طالق (قال) قال مالك تطلق عليه حين تكلم بذلك ﴿قلت﴾ أرأيت اذا قال الرجل لامرأته أنت طالق كلما حضت حيضة (قال) قال مالك في الذي يقول لامرأته اذا حضت حيضة فأنت طالق انها تطلق تلك الساعة فأرى في مسئلتك أنها طالق الساعة ثلاث تطليقات ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال أنت طالق كلما جاء يوم أو كلما جاء شهر أو كلما جاءت سنة (قال) أرى أنها طالق ثلاثاً ساعة تكلم بذلك لان مالكا قال من طلق امرأته الى أجل هو آت فهي طالق حين تكلم به ﴿قلت﴾ أرأيت ان طلقها عليه ثلاثاً بهذا القول ثم تزوجها بعد زوج أيقع عليها من يمينه تلك شئ أم لا (قال) لا شئ عليه من يمينه تلك عند مالك لان يمينه التي كانت بالطلاق في ذلك الملك قد ذهب ذلك الملك فذهب طلاقه كله وانما كان حالفاً بطلاق ذلك الملك الذي قد ذهب وذهب طلاقه ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال لها أنت طالق قبل

موتك بشهر متى يقع الطلاق (قال) يقع الطلاق مكانه حين تسكلم بذلك ﴿قلت﴾
 أرايت رجلا قال لامرأته وهي حامل اذا وضعت فأنت طالق (قال) قال مالك أراها
 طالقا حين تسكلم به ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لامرأة أجنبية أنت طالق غدا ثم
 تزوجها قبل غد أيقع عليها الطلاق أم لا (قال) لا يقع الطلاق عليها الا أن يكون أراد بقوله
 ذلك ان تزوجها فهي طالق غدا فان أراد بقوله ذلك فتزوجها فهي طالق مكانها ﴿وقال
 ابن القاسم﴾ قلت لمالك فرجل قال لامرأته ونزلت هذه المسئلة بالمدينة وكان بين رجل
 وامرأته منازعة فسالته الطلاق فقال ان لم يكن بك حمل فأنت طالق أقترى أن يستأني
 بها حتى يتبين أنها حامل أم لا (قال) قال مالك بل أراها طالقا حين تسكلم بذلك ولا
 يستأني بها ﴿قال ابن القاسم﴾ وأخبرني بمض جلساء مالك أنه قيل له لم طلق عليه
 حين تسكلم قبل أن يعلم أنها حامل أم لا قال أرايت لو استأنت بها حتى أعلم أنها
 حامل فماتت أكان للزوج أن يرثها فقليل له لا فقال فكيف يترك رجل مع امرأة ان
 ماتت لم يرثها ﴿وأخبرني﴾ محمد بن دينار أن مالك سئل عن رجل قال لامرأته
 وكانت تلد له الجوارى فحملت فقال لها ان لم يكن في بطنك غلام فأنت طالق البتة
 فأنك قد أكثرت من ولادة الجوارى فقال أراها طالقا الساعة ولا ينتظر بها أن
 تضع ﴿قلت﴾ لابن القاسم فان ولدت غلاما هل ترد اليه (قال) لا لان الطلاق
 قد وقع وانما ذلك عند مالك بمنزلة قوله ان لم تمطر السماء في شهر كذا وكذا في يوم
 كذا وكذا فأنت طالق البتة (قال مالك) تطلق عليه الساعة ولا ينتظر به لان هذا
 من الغيب فان مطر في ذلك اليوم الذي قال وسمى لم ترد اليه (قال مالك) ولا يضرب
 له في ذلك أجل الى ذلك اليوم لينظر أ يكون فيه المطر أم لا (قال ابن القاسم)
 وأخبرني بمض جلسائه أنه قيل لمالك ماذا تقول في الرجل يقول ان لم يقدم أبي الى
 يوم كذا وكذا فامرأتى طالق البتة (قال مالك) هذا لا يشبه المطر لان هذا يدعى أن
 الخبر قد جاء والكتاب بأن والده سيقدم وليس هذا كمن حلف على الغيب ولم
 أسمعه من مالك ولكنه قد أخبرني به أوثق من أعرف من أصحابه الذين بالمدينة

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال لها أنت طالق ان لم أدخل هذه الدار وان لم أعتق عبدي فلانا يقع الطلاق عليها ساعة تسكلم بذلك (قال) لا يقع عليها في قول مالك الطلاق حين تسكلم بذلك ولكن يحال بينه وبين وطئها ويقال له افعل ما حلفت عليه فان لم يفعل ورفعت أمرها الى السلطان ضرب لها السلطان أجلا أربعة أشهر من يوم يرفع ذلك الى السلطان ولا ينظر الى ما مضى من الشهور أو السنين من يوم حلف ما لم ترفعه الى السلطان وليس يضرب لها السلطان أجل الايلاء في قول مالك الا في هذا الوجه وحده لان كل ايلاء وقع في غير هذا الوجه من غير أن يقول ان لم أفعل كذا وكذا حلف بالله أن لا يطأها أو يمشی أو ينذر صياها أو عتاقة أو طلاق امرأة له أخرى أو يعتق رقبة عبده أو حلف لغريم له أن لا يطأ امرأته حتى يقضيه (قال) قال مالك فهذا كله وما أشبهه هو مول منها من يوم حلف وليس من يوم ترفعه الى السلطان ولا يحتاج في هذا الى أن ترفعه الى السلطان لان هذا اذا وطئ قبل أن ترفعه الى السلطان فلا ايلاء عليه وقد برّ والوجه الاول هو وان وطئ فيه قبل أن ترفعه الى السلطان فان ذلك لا يسقط عنه اليمين التي عليه اذا كان لم يفعلها فهذا فرق ما بينهما ﴿ قلت ﴾ وما حجبتك حين قلت في الرجل الذي قال لامرأته ان لم أطلقك فأنت طالق انها طالق ساعتئذ وقد قلت عن مالك في الذي يقول لامرأته ان لم أدخل هذه الدار فأنت طالق انه يحال بينه وبينها ويضرب له أجل الايلاء من يوم ترفعه الى السلطان فلم لا تجعل الذي قال ان لم أطلقك فأنت طالق مثل هذا الذي قال ان لم أدخل الدار فأنت طالق وما فرق ما بينهما (قال) لان الذي حلف على دخول الدار ان دخل سقط عنه الطلاق ولان الذي حلف بالطلاق ليطلقن ليس برّه الا في أن يطلق في كل وجه يصرفه اليه فلا بد من أن يطلق عليه مكانه حين تسكلم بذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال ان كلمت فلانا فأنت طالق ثم قال ان كلمت فلانا لا آخر فأنت طالق فكلمهما جميعا كم يقع عليه من الطلاق أو واحدة أم اثنتان (قال) يقع عليها اثنتان ولا ينوى وانما ينوى في قول مالك لو أنه قال ان كلمت

فلانا فأنت طالق ثم قال ان كلمت فلانا فأنت طالق لفلان ذلك ليعينه ومسئلتك لا تشبه هذا ﴿قلت﴾ أرايت جوابك هذا أهو قول مالك (قال) نعم هو قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا نظر الى امرأة فقال لها ان تزوجتك فأنت طالق ثم قال كل امرأة أتزوجها من هذه القرية فهي طالق وتلك المرأة المحلوف عليها في تلك القرية فتزوجها كم يقع عاها أو واحدة أم اثنتان (قال) أرى أنها يقع عليها تطليقتان ولا ينوى لانه قال كل امرأة أتزوجها من هذه القرية فلم يقصد قصدها بعينها فلذلك لا ينوى وانما هي بمنزلة أن لو قال لامرأة ان تزوجتك فأنت طالق ثم قال لها ولنساء معها ان تزوجتك فأنت طالق فتزوجها بعد ذلك أنها تطلق عليه تطليقتين ﴿قلت﴾ أرايت ان قال الرجل اذا تزوجت فلانة فهي طالق طالق طالق أو قال يا فلانة أنت طالق طالق طالق ان تزوجتك فهذا في قول مالك سواء ان قدم قوله ان تزوجتك قبل الطلاق أو قدم الطلاق قبله (قال) نعم هذا سواء في قول مالك والقول فيه ما قد وصفته لك من قوله أنت طالق أنت طالق أنت طالق أنه يدين ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لها قبل أن يتزوجها أنت طالق أنت طالق أنت طالق يوم أتزوجك فتزوجها (قال) انها طالق ثلاثا الا أن يكون أراد بقوله أنت طالق المرتين الاخيرتين التطليقة الاولى فتكون له نيته ولا تطاق عليه الا تطليقة واحدة فان لم تكن له نية فهي ثلاث ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لها أنت طالق وأنت طالق وأنت طالق يوم أتزوجك فتزوجها (قال) سألت مالكا عن رجل قال لامرأته أنت طالق وأنت طالق وأنت طالق فوقف عنها مالك وكأن الذي رأيته يريد بقوله أنه لا ينويه في ذلك وانها ثلاث وهو رأيي ﴿ابن وهب﴾ عن رجال من أهل العلم عن علي بن أبي طالب وعبد الله بن عمر وعائشة وابن شهاب وربيعة بن أبي عبد الرحمن أنهم قالوا اذا طلق الرجل البكر ثلاثا البتة قبل أن يدخل بها لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره وقاله أبو هريرة وابن عباس فقال الرجل فانما كان طلاقي اياها واحدة فقال ابن عباس انك أرسلت من يدك ما كان لك من فضل ذكره مالك عن ابن

عباس (قال مالك) وقال أبو هريرة وعبد الله بن عمرو بن العاص طلاق البكر الواحدة تبنيها والثلاث تحرّمها حتى تنكح زوجا غيره (قال ربيعة) إذا قال لامرأته قبل أن يدخل بها أنت طالق أنت طالق أنت طالق وكان كلاما نسقا متتابعاً لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لها أنت طالق وأنت طالق وأنت طالق (قال) سألت مالكا عنها فقال فيها اشكال وأرى أنها طالق ثلاثا ﴿قال﴾ فقلت لمالك فان قال لها أنت طالق ثم أنت طالق ثم أنت طالق (قال) هذه بينة لا ينوى وهي ثلاث البتة وأنا أرى أنه إذا قال أنت طالق وأنت طالق وأنت طالق أنه لا ينوى ويكون ثلاث تطليقات ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لامرأته أنت طالق ان كنت أحب طلاقك وهو يجب طلاقها بقباه (قال) هي طالق ﴿قلت﴾ هذا قول مالك (قال) هذا رأي لأن من حلف على شيء أنه لا يحبه وهو يحبه فانما ينظر الى مافي قلبه ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا قال لامرأته أنت طالق ثلاثا ان دخلت هذه الدار فطلقها ثلاثا فتزوجت زوجا بعده ثم مات عنها فتزوجها زوجها الاول ثم دخلت الدار وهي في ملكه وهو الخالف (قال) لا يحنث كذلك قال مالك لانه انما كان حالفا بطلاق ذلك الملك الذي طلقها فيه ثلاثا وقد ذهب الطلاق الذي كان حلف به كله فهي اذا دخلت الدار من ذى قبل وهي في ملكه فلا طلاق عليها لان الملك الذي حلف به قد ذهب وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ فان كان انما حلف بالثلاث ان دخلت الدار فطلقها واحدة ثم تزوجها بعد زوج أو بعد انقضاء عدتها وقد دخلت الدار وهي في ملك الزوج الثاني أو دخلت الدار حين انقضت عدتها قبل أن تتزوج فتزوجها زوجها الخالف بعد زوج أو بعد انقضاء عدتها الا أنها قد دخلت الدار وليست في ملكه ثم دخلت بعد ما تزوجها أيحنث أم لا في قول مالك (قال) نعم يحنث عند مالك بالتطليقتين الباقيتين من طلاق الملك الذي حلف به لانه قد بقي من طلاق ذلك الملك تطليقتان ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره لانه حين تزوجها وان كان تزويجه اياها بعد زوج فانما رجعت اليه على

التطليقتين الباقيتين في قول مالك ولم ترجع اليه على الثلاث لانه قد بقي من طلاق ذلك الملك تطليقتان وكل ملك بقي من طلاقه شيء فتزوجها زوجها بعد زوج أو قبل زوج فانها ترجع الى زوجها على بقية طلاق ذلك الملك وانما ترجع عند مالك على الطلاق ثلاثا ابتداء اذا ذهب طلاق ذلك الملك كله فتزوجها بعد زوج فهذه ترجع على طلاق مبتدأ عند مالك ﴿قلت﴾ ولم جعلته يحنث اذا دخلت الدار وهي في ملكه بعد نكاحه المرة الثانية وهي قد دخلت الدار اذ بانث منه (قال) لانها لما دخلت الدار اذ كانت بائنة منه لم يحنث بذلك الدخول عند مالك ألا ترى أن الزوج لا يلزمه بذلك الدخول شيء فاذا رجعت اليه فدخلت الدار حنث الآن . وكذلك قال مالك في العبد يشترى الرجل فيحلف بحريته ان فعل كذا وكذا فباع العبد ثم فعل ذلك الشيء الذي حلف عليه ثم اشتراه ثم فعل ذلك الشيء الذي حلف عليه والعبد في ملكه انه حانث ولا تسقط عنه اليمين حين فعل والعبد في غير ملكه (قال مالك) ولو أن رجلا حلف بعتق غلام له أن لا يكلم رجلا فباعه فكلم الرجل ثم اشتراه أو وهب له أو تصدق به عليه فقبله انه ان كالم الرجل حنث لان اليمين لازمة له لم تسقط عنه حين كالم الرجل والعبد في غير ملكه (قال مالك) ولو ورثه هذا الحالف ثم كالم الرجل الذي حلف بعتق هذا العبد أن لا يكلمه لم أر عليه حنثا لانه لم يدخله على نفسه وانما جره اليه الميراث ﴿قال﴾ فقلت لما لك فلو فلس هذا الحالف فباعه السلطان عليه ثم كالم فلانا ثم أيسر يوم ما فاشتراه (قال مالك) ان كلمه حنث وأرى بيع السلطان العبد في التفليس بمنزلة بيع السيد اياه طائعا ﴿وسئل﴾ مالك عن امرأة من آل الزبير حلفت بعتق جارية لها أن لا تكلم فلانا فباعت جارتها تلك وكلمت فلانا ثم ان الجارية وقعت الى أبيها ثم مات أبوها فورثتها الخالصة واخوة لها فباعوا الجارية فاشتريتها في حصتها أترى أن تكلم فلانا ولا تحنث (قال) أرى ان كانت الجارية هي قدر ميراثها من أبيها أو الجارية أقل من ذلك فلا أرى عليها حنثا واشترائها اياها عندي في هذا الموضع بمنزلة مقاسمتها اخوتها وان كانت الجارية أكبر من ميراثها فانها ان كلمته

حنثت ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال رجل لامرأته أنت طالق ان دخلت هذه الدار فطلقها تطليقتين ثم تزوجت زوجها غيره ثم مات عنها فرجعت الي زوجها الحالف قد دخلت الداركم تطلق أو واحدة أم ثلاثا في قول مالك (قال) قال مالك تطلق واحدة ولا تحل له الا بعد زوج لانها رجعت اليه على بقية طلاق ذلك الملك وانما كان حالفا بالتطليقتين اللتين كان طالق وبهذه التي بقيت له فيها يحنث ولا يحنث بغيرها وليس عليه شيء مما يحنث به في يمينه الا هذه التطليقة الباقية ﴿قلت﴾ أرأيت اذا قال الرجل لامرأته اذا حضت فأنت طالق (قال) هي طالق الساعة ويجبر على رجعتها وتعتمد بطهرها الذي هي فيه من عدتها وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ فان قال لها وهي حائض اذا طهرت فأنت طالق (قال) قال مالك هي طالق الساعة ويجبر على رجعتها (قال مالك) واذا قال لها وهي حامل اذا وضعت فأنت طالق فهي طالق الساعة ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال لامرأته أنت طالق يوم أدخل دار فلان فدخلها ليلا يقع عليها الطلاق في قول مالك (قال) أرى أن الطلاق واقع عليها ان دخلها ليلا أو نهارا ألا أن يكون أراد بقوله يوم أدخل النهار دون الليل فان كان أراد النهار دون الليل فالقول قوله وينوى في ذلك لأن النهار من الليل والليل من النهار في هذا النحو من قول مالك اذا لم يكن له نية ﴿قلت﴾ وكذلك ان قال ليلة أدخل دار فلان فأنت طالق فدخلها نهارا (قال) هذا مثل ما وصفت لك الا أن يكون أراد الليل دون النهار (قال) وقد قال الله تبارك وتعالى في كتابه والفجر وليال عشر فقد جعل الله الايام مع الليالي ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلا قال لامرأته طالق ان دخل دار فلان ودار فلان فدخل احدي الدارين أنطلق عليه امرأته أم لا في قول مالك (قال) تطلق عليه امرأته اذا دخل احدي الدارين ﴿قلت﴾ فان دخل الدار الأخرى بعد ذلك أنطلق عليه في قول مالك (قال) لا تطلق عليه في قول مالك لانه قد حنث في يمينه التي حلف بها فلا يقع عليه شيء بعد ذلك

ما جاء في الشك في الطلاق

﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلا طلق امرأته فلم يدركم طلقها أو واحدة أم اثنتين أم ثلاثا كم يكون هذا في قول مالك (قال) قال مالك لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره (قال ابن القاسم) وأرى أن ذكر وهي في العدة أنه لم يطلق إلا واحدة أو اثنتين أنه يكون أملاك لها فإن انقضت عدتها قبل أن يذكر فلا سبيل له إليها وإن ذكر بعد انقضاء العدة أنه إنما كانت تطليقة أو تطليقتين فهذا خاطب من الخطاب وهو مصدق في ذلك ﴿قلت﴾ أ تحفظه عن مالك قال لا ﴿قلت﴾ أ رأيت أن لم يذكر كم طلقها ففرقت بينهما ثم تزوجها رجل بعد انقضاء عدتها ثم طلقها هذا الزوج الثاني أو مات عنها أ تحل للزوج الذي لم يدركم طلقها (قال) تحل له بعد هذا الزوج لأنه إن كان إنما طلقها واحدة رجعت عنده على اثنتين وإن كان إنما طلقها اثنتين رجعت إليه على واحدة وإن كان إنما طلقها ثلاثا فقد أحلها هذا الزوج فإن طلقها هذا الزوج أيضا تطليقة واحدة فانقضت عدتها أو لم تنقض عدتها لم يحل له أن ينكحها إلا بعد زوج لأنه لا يدري لعل طلاقه إياها إنما كان تطليقتين فقد طلق أخرى فهذا لا يدري لعل الثلاث إنما وقعت بهذه التطليقة التي طلق فإن تزوجت بعد ذلك زوجا آخر فأتى أو طلقها فانقضت عدتها فتزوجها الزوج الأول فطلقها أيضا تطليقة أنه لا يحل له أن ينكحها إلا بعد زوج أيضا لأنه لا يدري لعل الطلاق الأول إنما كان تطليقة واحدة والطلاق الثاني إنما كان تطليقة ثانية وإن هذه الثالثة فهو لا يدري لعل هذه التطليقة الثالثة فلا يصح له أن ينكحها حتى تنكح زوجا غيره ﴿قلت﴾ فإن نكحت زوجا غيره ثم طلقها أو مات عنها هذا الزوج الثالث ثم تزوجها هذا الزوج الأول أيضا (قال) ترجع إليه على تطليقة أيضا بعد الثلاثة الأزواج إلا أن يت طلاقها وهي تحته في أي نكاح كان (قال) فإن بت طلاقها فيه ثم تزوجت بعده زوجا ثم رجعت إليه رجعت على طلاق مبتدا ﴿قلت﴾ أ رأيت إذا قال الرجل لامرأته إن دخلت الدار فأنت طالق ثلاثا فقالت المرأة قد دخلت الدار وكذبها الزوج (قال) أما في القضاء فلا يقضى

عليه بطلاقها ويستحب للزوج أن لا يقيم عليها لأنه لا يدري لعلها قد دخلت الدار (قال) وكذلك قال لي مالك في رجل قال لامرأته وسألها عن شيء فقال ان لم تصدقيني أو ان كتمتني فأنت طالق البتة فأخبرته (قال) مالك أرى أن يفارقها ولا يقيم عليها (قال مالك) وما يدريه أصدقه أم لا (قال ابن القاسم) وسمعت الليث يقول مثل قول مالك فيها ﴿قلت﴾ أرايت ان قالت قد دخلت الدار فصدقها الزوج ثم قالت المرأة بعد ذلك كنت كاذبة (قال) اذا صدقها الزوج فقد لزمه ذلك في رأيي ﴿قلت﴾ أرايت ان لم يصدقها وقالت قد دخلت ثم قالت بعد ذلك كنت كاذبة (قال) أرى أنه ينبغي له أن يحتنبها ويخليها فيما بينه وبين الله تعالى ولا يقيم عليها وأما في القضاء فلا يلزمه ذلك

ما جاء في الشك في الطلاق

﴿قلت﴾ أرايت اذا شك الرجل في يمينه فلا يدري بطلاق حلف أم بعثق أم بصدقة أو بمشي (قال) كان يبلغنا عن مالك أنه قال في رجل حلف فحنت فلا يدري بأي ذلك كانت يمينه أبصدقة أم بطلاق أم بعثق أم بمشي الى بيت الله (قال) قال مالك انه يطلق امرأته ويعتق عبيده ويتصدق بثلاث ماله ويمشي الى بيت الله ﴿قلت﴾ ويجبر على الطلاق والعتق والصدقة في قول مالك (قال) لا يجبر على شيء من هذا لا على الطلاق ولا على العتق ولا على الصدقة ولا المشي ولا شيء من هذه الاشياء انما يؤمر به فيما بينه وبين الله تعالى في الفتيا ﴿قلت﴾ وكذلك لو حلف بطلاق امرأته فلا يدري أحنت أم لم يحنت أكان مالك يأمره أن يفارقها (قال) نعم كان يأمره أن يفارقها ﴿قلت﴾ أرايت ان كان هذا الرجل موسوسا في هذا الوجه (قال ابن القاسم) لا أرى عليه شيئا ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا قال لامرأته قد طلقتك قبل أن أتزوجك أيقع عليه شيء من الطلاق أم لا (قال) أرى أنه لا شيء عليه ﴿قلت﴾ وكذلك لو قال قد طلقتك وأنا مجنون أو وأنا صبي (قال) ان كان يعرف بالجنون فلا شيء عليه وكذلك قوله قد طلقتك وأنا صبي إنه لا يقع عليه به الطلاق ﴿قلت﴾ أرايت ان طلق بالمعجمة وهو فصيح بالعربية أطلق عليه امرأته أم لا في قول مالك

(قال) لم أسمع من مالك في الطلاق بالعجمية شيئاً وأرى أن ذلك يلزمه إذا شهد عليه العدول ممن يعرف العجمية أنه طلاق بالعجمية ﴿قلت﴾ أرايت ان قال رجل لامرأته يدك طالق أو رجلك طالق أو اصبعك طالق (قال) لم أسمع من مالك في ذلك شيئاً وأرى أنه إذا طلق يداً أو رجلاً أو ما أشبه ذلك فهي طالق كلها وكذلك الحرية ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لامرأته أنت طالق بمض تطليقة (قال) لم أسمعه من مالك وأرى أن يجبر على تطليقة فتكون تطليقة كاملة فتكون قد لزمته ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لأربع نسوة له ينيكن تطليقة أو تطليقتان أو ثلاث أو أربع (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولكن أرى أنه إذا قال ينيكن أربع تطليقات أو دون الأربع انها تطليقة تطليقة على كل واحدة منهن وان قال ينيكن خمس تطليقات الى أن تبلغ ثمانى فهي اثنتان اثنتان فان قال تسع تطليقات فقد لزم كل امرأة منهن ثلاث تطليقات (قال) ولم أسمع هذا من مالك قال ابن القاسم وهو رأيي ﴿ابن وهب﴾ عن يونس أنه سأل ابن شهاب عن الرجل قال لامرأته أنت طالق سدس تطليقة (قال) نرى أن يوجع من قال ذلك جلدًا وجيماً ويكون تطليقة تامة وهو أملك بها (قال يونس) قال ربيعة من قال لامرأته أنت طالق بمض تطليقة فهي تطليقة تامة وان سليمان بن حبيب المحاربي أخبر أن عمر بن عبد العزيز قال له لا تقل السفهاء سفههم اذا قال السفية لامرأته أنت طالق نصف تطليقة فاجعلها واحدة وان قال واحدة ونصفا فاجعلها اثنتين وان قال اثنتين ونصفا فاجعلها البتة ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً قال احدى امرأتى طالق ثلاثاً ولم ينو واحدة منهما بعينها أيكون له أن يوقع الطلاق على أيتهما شاء (قال) قال مالك اذا لم ينو حين تكلم بالطلاق واحدة بعينها طلقا عليه جميعاً وذلك أن مالكاً قال في رجل له امرأتان أو أكثر من ذلك فقال امرأة من نسائي طالق ثلاثاً ان فعلت كذا وكذا ففعله (قال) ان كان نوى واحدة منهن بعينها حين حلف طلق تلك عليه والا طلقن جميعاً بما حلف به وان كان نوى واحدة منهن بعينها فنسبها طلقن عليه جميعاً ﴿قلت﴾ وما حجة مالك في هذا (قال) لان الطلاق

ليس يختار فيه في قول مالك ﴿وقال ابن القاسم﴾ حدثنا يحيى بن عبد الله بن سالم بن عبد الله عمر بن الخطاب أن عمر بن عبد العزيز قضى به في رجل من أهل البادية كان يستقي على ماء له فأقبلت ناقة له فنظر إليها من بعيد فقال امرأته طالق البتة وله امرأتان إن لم تكن فلانة لناقة له فأقبلت ناقة غير تلك الناقة فقدم الاعرابي المدينة فدخل على أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وهو عامل لعمر بن عبد العزيز على المدينة وعمر يومئذ خليفة فتمص عليه قصته فأشكل عليه القضاء فيها فكتب إلى عمر في ذلك فكتب إليه عمر إن كان نوى واحدة منهما حين حان فهو مانوى والا طلقتهما جميعا عليه ﴿قلت﴾ فإن قال أحدا كما طلق وقال قد نويت هذه بعينها وعليه بنية حين حلف فيهما أصدق في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت إن طلق أحدي امرأتيه ثلاثا ففسخها أيلزمه الطلاق فيهما جميعا أم لا في قول مالك (قال) قال مالك يلزمه الطلاق فيهما جميعا ﴿قلت﴾ فهل يقال له طلق من ذى قبل التي لم تطلق أو يقال له طلقهما جميعا من ذى قبل (قال) ما سألتنا مالكا عن هذا ولكن مالكا قال يطلقان عليه جميعا ﴿قلت﴾ أرأيت إن قال أحدهما طالق (قال) قال مالك يطلقان عليه جميعا إذا لم ينو واحدة منهما

ما جاء في الاستثناء في الطلاق

﴿قلت﴾ أرأيت الاستثناء في الطلاق في قول مالك (قال) ذلك باطل والطلاق لازم ﴿قلت﴾ أرأيت إن قال فلانة طالق إن شاء فلان أ يكون ذلك استثناء ويوقع الطلاق عليها مكانه ولا يلتفت إلى مشيئة فلان في قول مالك أم لا (قال) ليس قوله أنت طالق إن شاء فلان. مثل قوله أنت طالق إن شاء الله وإنما الاستثناء في قول مالك أنت طالق إن شاء الله فالطلاق فيه لازم وأما إذا قال إن شاء فلان فلا تطلق حتى يعرف أيشاء فلان أم لا يشاء ﴿قلت﴾ فإن قال أنت طالق إن شاء فلان وفلان ميت أيقع الطلاق الساعة عليها في قول مالك (قال) لا أراها تطلق لانا نفرأب الميت لا يشاء فقد انقطعت مشيئته ولا يشاء أبداً ﴿قلت﴾ فإن قال

أنت طالق ان شاء فلان فمات فلان قبل أن يشاء وقد علم بذلك أو لم يعلم حتى هلك
أطلق مكانها حين مات الذي جمعنا اليه المشيئة في قول مالك أم لا (قال) هو
عندي بمنزلة من قال ذلك للميت الذي قد انقطعت مشيئته اذا لم يشأ حتى مات فلا
طلاق عليه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال لها أنت طالق ان شاء الله أطلق مكانها في قول
مالك قال نعم ﴿ قال ﴾ وقال مالك لى لا ثنيا في الطلاق ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال
لها أنت طالق ان شاء هذا الشيء لشيء لا يشاء شيئاً مثل الحبر والحائط (قال) أرى
أنه لا شيء عليه لانه جعل المشيئة لمن لا تعلم له مشيئة ولا يستطيع الناس علم مشيئته
فجعل المشيئة اليه فلا طلاق عليه ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً قال لامرأة كلما
تزوجتك فأنت طالق ثلاثاً فتزوجها فطلقت ثلاثاً ثم تزوجها بعد زوج أطلق ثلاثاً
أيضاً في قول مالك قال نعم (قال مالك) اذا قال كلما فاليمين له لازمة كلما تزوجها
بعد زوج ﴿ قلت ﴾ أرأيت اذا قال اذا تزوجتك ومتى ما تزوجتك وان تزوجتك
أهذه بمنزلة كلما في قول مالك (قال) قال لى مالك ان تزوجتك أبداً واذا تزوجتك
فلا يكون الا على مرة واحدة ومتى ما تزوجتك فلا يكون الا على مرة واحدة الا أن
يريد بذلك مثل قوله كلما تزوجتك فان أراد بقوله متى ما كلما فهو كما نوى وان لم ينو
شيئاً فهو على أول مرة ولا شيء عليه غيره وهذا كله قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت
ان قال لامرأة ليست له بامرأة أنت طالق يوم أكلمك أو يوم تدخلين الدار أو يوم
أطوك أيقع الطلاق اذا تزوجها فكلها أو وطئها أو دخلت الدار (قال) قال مالك
لا يقع عليه الطلاق الا أن يكون أراد بقوله ذلك ان تزوجتها ففعلت هذا فهي طالق اذا
كان أراد بقوله ما وصفت لك ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً قال كل امرأة أتزوجها
فهي طالق (قال) قال مالك لا شيء عليه وليتزوج أربعاً ﴿ قال مالك ﴾ وكذلك
لو كان هذا في يمين أيضاً قل ان دخلت الدار فكل امرأة أتزوجها فهي طالق فدخل
الدار فليتزوج ما شاء من النساء ولا يقع الطلاق عليه لانه قد عم فقال كل امرأة
(قال مالك) وكذلك لو كان عنده ثلاث نسوة أو امرأتان كان له أن يتزوج

اثنتين تمام الاربع فان طلق منهن شيئاً فله أن يتزوج ان شاء وهذا كمن لم يحلف ﴿ قال مالك ﴾ وكذلك لو كانت تحته امرأتان فقال ان دخلت هذه الدار فكل امرأة أتزوجها فهي طالق فدخل الدار كان له أن يتزوج ولا يكون عليه في المرأتين اللتين يتزوج شيء وهو كمن لم يحلف ﴿ قال مالك ﴾ وكذلك لو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق أو قال ان دخلت الدار فكل امرأة أتزوجها فهي طالق فدخل الدار انهما سواء لا يكون عليه شيء وهو كمن لم يحلف ﴿ قال مالك ﴾ فان قال كل امرأة أتزوجها ان دخلت هذه الدار فهي طالق فتزوج امرأة ثم دخل الدار انه لا شيء عليه في امرأته التي تزوج وليتزوج فيما يستقبل ولا شيء عليه لانه كمن لم يحلف ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال كل امرأة أتزوجها الا من أهل الفسطاط فهي طالق (قال) يلزمه الطلاق في قول مالك ان تزوج من غير الفسطاط ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق الا من قرية كذا وكذا وذكر قرية صغيرة (قال) أرى ذلك لا يلزمه اذا كانت تلك القرية ليس فيها ما يتزوج ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق الا فلانة وسمى امرأة بعينها ذات زوج أو لا زوج لها (قال) بلغني عن مالك أنه قال لا أرى عليه شيئاً قال وهو بمنزلة رجل قال ان لم أتزوج فلانة فكل امرأة أتزوجها فهي طالق وهو رأيي ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال ان لم أتزوج من الفسطاط فكل امرأة أتزوجها فهي طالق (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى أنه لا يتزوج الا من الفسطاط والا لزمه الحنث ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال كل امرأة أتزوجها الى أربعين سنة أو ثلاثين سنة فهي طالق (قال) سألت مالكا عن غلام ابن عشرين سنة أو نحو ذلك حلف في سنة ستين ومائة أن كل امرأة يتزوجها الى سنة مائتين فهي طالق (قال مالك) ذلك عليه ان تزوج طلقت عليه (قال ابن القاسم) وهذا قد حلف على أقل من أربعين سنة وأرى والذي بلغني عن مالك أنه لا يتزوج الا أن يخاف على نفسه العنت وذلك أن يكون لا يقدر على مال فيتسرر منه فيخاف على نفسه العنت فيتزوج ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال وهو شيخ كبير ان

تزوجت الى خمسين سنة فكل امرأة أتزوجها فهي طالق وقد علم أنه لا يعيش الى ذلك الاجل (قال) ما سمعته من مالك ولكن سمعت من أثق به يحكي عن مالك أنه قال اذا ضرب من الآجال أجلا يعلم أنه لا يعيش الى ذلك الاجل فهو كمن عم النساء فقال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ولم يضرب أجلا فلا تكون يمينه هذه بشئ ولا يلزمه من يمينه طلاق ولهذا أن يتزوج (وقال) في الذي يحلف فيقول كل امرأة أتزوجها الى مائتي سنة طالق فيمينه باطل وله أن يتزوج متى ما شاء ﴿قلت﴾ أرايت ان قال كل امرأة أتزوجها من الفسقاط أو قال كل امرأة أتزوجها من همدان أو من مراد أو من بني زهرة أو من الموالى فهي طالق فتزوج امرأة من الفسقاط أو من مراد أو من همدان (قال) تطلق عليه في قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت ان تزوجها بعد ما طلقت عليه (قال) يرجع عليه اليمين ويقع الطلاق ان تزوجها ثانية ﴿قلت﴾ فان تزوجها ثلاث مرات فبانت منه بثلاث تطليقات ثم تزوجها بعد زوج أيقع الطلاق عليه أيضاً في قول مالك (قال) نعم يقع الطلاق عليها كلما تزوجها وان بعد ثلاث تطليقات وكذلك قال مالك (قال) ولقد سئل مالك عن رجل من العرب كانت تحته امرأة من الموالى فعاتبه بنو عمه في تزويج الموالى فقال كل امرأة أتزوجها من الموالى فهي طالق ثلاثاً ففضى أنه طلق المرأة التي كانت تحته ثم أراد أن يتزوجها فسأل عن ذلك مالكا فقال مالك لا تزوجها وأراها قد دخلت في اليمين وان كانت تحته يوم حلف لانها من الموالى فلا يتزوجها ﴿قلت﴾ ولا شئ عليه ما لم يطلقها في قول مالك (قال) نعم لا شئ عليه ما لم يطلقها ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا قال كل امرأة أتزوجها ما عاشت فلانة فهي طالق وهذه التي حلف في حياتها هي امرأته (قال) قال مالك ان كانت له نية أنه انما أراد بها ما عاشت فلانة أي ما كانت عندي فكل امرأة أتزوجها فهي طالق انه يدين في ذلك ويكون له نيته وليس له أن يتزوج ما كانت تحته فاذا فارقتها كان له أن يتزوج فان لم يكن له نية فلا يتزوج حتى تموت امرأته التي حلف أن لا يتزوج ما عاشت طلقها أو كانت تحته وهذا من وجه ما فسر لك

أنه ليس له أن يتزوج الا أن يخاف العنت فان خاف العنت تزوج ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلا قال لامرأته كل امرأة أتزوجها عليك فهي طالق فطلق امرأته واحدة أو ثلاثا ثم تزوج امرأة ثم تزوج امرأته التي حلف لها أن لا يتزوج عليها فتزوجها بعد زوج أو قبل زوج ان كان الطلاق تطليقة أيقع على الأجنبية التي تزوج من الطلاق شيء أم لا في قول مالك (قال) قال مالك اذا طلق امرأته التي حلف أن لا يتزوج عليها ثلاثا ثم تزوج امرأة ثم تزوج امرأته التي حلف أن لا يتزوج عليها انه لا شيء عليه في التي يتزوج ولا في امرأته التي حلف لها وان كان طلاقه اياها واحدة فانقضت عدتها ثم تزوج امرأة ثم تزوجها عليها (قال مالك) فانها تطلق أيتها كانت فيها اليمين ما بقي من ملك ذلك الطلاق شيء ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال لامرأته كل امرأة أتزوجها عليك فهي طالق فطلقها ثلاثا ثم تزوجها بعد زوج ثم تزوج عليها (قال) قال مالك لا يلزمه اليمين ﴿قلت﴾ لم (قال) لان طلاق الملك الذي كان حلف فيه قد ذهب كله ألا ترى أنه قال كل امرأة أتزوجها عليك فهي طالق فلما ذهب ملك المرأة التي تحته فلا يمين عليه وكذلك المسئلة الاولى ﴿قلت﴾ فاذا هو طلقها تطليقة ثم تزوجها ثم تزوج عليها (قال) تطلق التي تزوج عليها في قول مالك ﴿قلت﴾ فان طلقها تطليقة ثم تزوج أجنبية ثم تزوج امرأته (قال) قال مالك تطاق عليه الأجنبية ﴿قلت﴾ لم وانما قال كل امرأة أتزوجها عليك فهو انما تزوج أجنبية ثم تزوجها على الأجنبية (قال) قال مالك يلزمه الطلاق تزوجها قبل الأجنبية أو تزوج الأجنبية قبلها ما بقي من طلاق امرأته التي كانت في ملكه شيء ﴿قلت﴾ أرأيت ان كانت نيته حين حلف أن لا يتزوج عليها كانت نيته أن لا يتزوج عليها ولكن أراد أن يتزوجها هي على غيرها لئلا يكون عليه يمين (قال) لم أر مالكا ينويه في شيء من هذا (قال) وقال لي مالك ما بقي من طلاق ذلك الملك شيء فهو سواء ان تزوجها هي الأجنبية أو تزوج الأجنبية عليها عند مالك ما بقي من طلاق تلك المرأة شيء فانما أراد أن لا يجمع بينهما ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال كل امرأة أتزوجها عليك فأمرها

بيدك فطلقها واحدة ثم تزوجها بعد انقضاء عدتها ثم تزوج عليها في هذا الملك الثاني (قل) قل مالك اذا تزوج عليها في الملك الثاني فأمر التي تزوج عليها في يدها ما بقي من طلاق ذلك الملك الذي حلف فيه شيء ﴿قلت﴾ وكذلك ان تزوج أجنبية بعد ما طلق التي قال لها كل امرأة أتزوجها عليك فأمرها بيدك ثم تزوج هذه التي جعل لها ما جعل أي يكون أمر الأجنبية في يدها أم لا وانما تزوجها على الأجنبية ولم يتزوج الأجنبية عليها (قل) قال مالك ان هو تزوجها على الأجنبية أو تزوج الأجنبية عليها فذلك سواء وذلك في يدها ما بقي من طلاق ذلك الملك الذي قال لها فيه أمر كل امرأة أتزوجها عليك في يدك شيء ﴿قلت﴾ وسواء ان شرطوا ذلك عليه في عقدة النكاح أو كان هو الذي تبرع بذلك فجعله لها بعد عقدة النكاح فهو سواء في قول مالك (قال) نعم هو سواء في قول مالك ﴿مالك بن أنس﴾ ويونس بن يزيد عن ابن شهاب عن ابن المسيب وحميد بن عبد الرحمن وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود وسليمان بن يسار أخبروه كلهم عن أبي هريرة أنه قال استفتيت عمر بن الخطاب عن رجل طلق امرأته تطليقة واحدة أو تطليقتين ثم يتركها حتى تحل ثم تنكح زوجا غيره فيموت عنها أو يطلقها فيخطبها زوجها الأول الذي طلقها فينكحها على كم تكون عنده قال عمر تكون عنده على ما بقي من طلاقها (وقال يونس) في الحديث فاذا طلقها ثلاث تطليقات لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره ثم ان نكحها بعد استقبال الطلاق كاملا من أجل أنه لم يبق له من الطلاق شيء ﴿مسلمة بن علي﴾ عن رجل عن عمرو بن شعيب أن أبي بن كعب ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت وعبد الله بن عمرو بن العاص قالوا هي عنده على ما بقي من الطلاق اذا طلقها واحدة أو اثنتين ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن امرأة اشترطت على زوجها أن لا يتزوج عليها فان فعل فأمر نفسها بيدها فتزوج عليها فطلقت امرأته نفسها ثلاثا أي يكون ذلك لها ان أنكر الزوج الثلاث (قال) قال مالك في هذه المسئلة بمينها ان ذلك لها ولا ينفع الزوج انكاره ﴿قلت﴾ وسواء ان كان قد دخل بها

أولم يدخل بها حتى تزوج عليها (قال) الذي حملنا عن مالك أن ذلك شرط لها دخل بها أولم يدخل بها لأنها حين شرطت إنما شرطت ثلاثاً فلا يبالى دخل بها حين تزوج عليها أولم يدخل بها لها أن تطلق نفسها ثلاثاً فان طلقت نفسها ثلاثاً بانت منه وإن طلقت واحدة فان كانت مدخولاً بها كان الزوج أملك بها وإن كانت غير مدخول بها كانت بائناً بها ﴿ قلت ﴾ أرايت ان طلقت نفسها واحدة أيسكون لها أن تطلق نفسها أخرى بعد ذلك (قال) اذا وقفت فطلقت نفسها واحدة لم يكن لها أن تطلق نفسها أخرى بعد ذلك ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي ﴿ قلت ﴾ فان طلقت نفسها واحدة ولم توقف أيسكون لها أن تطلق نفسها بعد الواحدة أخرى أو تمام الطلاق في قول مالك (قال) اذا طلقت نفسها واحدة بعد ما تزوج عليها وإن لم توقف على حقها فليس لها أن تطلق بعد ذلك غيرها لأنها قد تركت ما بعد الواحدة وقضت في الذي كان لها بالطلاق الذي طلقت به نفسها وإنما توقف حتى تقضى أو ترد اذا لم تفعل شيئاً فأما اذا فعلت وطلقت نفسها واحدة فهي بمنزلة من وقفت فطلقت نفسها واحدة فليس لها بعد ذلك أن تطلق ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تزوج عليها امرأة فلم تقض ثم تزوج عليها أخرى بعد ذلك أيسكون لها أن تطلق نفسها أم لا (قال) قال مالك لها أن تطلق نفسها ثلاثاً ان أحبت أو واحدة أو اثنتين وتحلف بالله ما كانت تركت الذي كان لها من ذلك حين تزوج عليها وأنها إنما رضيت بنكاحه تلك الواحدة ولم ترض أن يتزوج عليها أخرى (قال مالك) ويكون لها أن تقول إنما تركته أن يتزوج هذه الواحدة ولم أقض لعله يعتب فيما بقي فلذلك لم أقض (قال) فيكون لها اذا حلفت على ذلك أن تقضى اذا تزوج عليها ثانية ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تزوج عليها فلم تقض ثم طلق التي تزوج عليها ثم تزوجها بعينها فقضت امرأته بالطلاق على نفسها أيسكون ذلك لها والزوج يقول إنما تزوجت عليك من قد رضيت بها مرة (قال) بلغني عن مالك أنه قال ذلك لها أن تطلق نفسها لأنها وإن كانت رضيت بها أول مرة فلم ترض بها بعد ذلك ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن

رجلا قال لامرأته ان لم أتزوج عليك اليوم فأنت طالق ثلاثا فتزوج عليها نكاحا فاسداً (قال) أرى أن تطلق عليه امرأته لان مالك قال في جارية قال لها سيدها ان لم أبئك فأنت حرة لوجه الله فباعها فاذا هي حامل منه (قال مالك) تعتق لانه لا بيع له فيها حين كانت حاملا فهذا يشبه مسئلتك في النكاح ﴿ قلت ﴾ فان تزوج عليها أمة (قال) آخر ما فارقنا عليه مالكا أنه قال نكاح الامة على الحرية جائز الا أن للحررة الخيار اذا تزوج عليها الامة ان اختارت أن تقيم معه أقامت وان اختارت مفارقتها فارقته ونزلت هذه بالمدينة فقال فيها مالك مثل ما وصفت لك ﴿ قلت ﴾ وتكون الفرقة تطليقة (قال) نعم قال وقال مالك وان رضيت أن تقيم فالمبيت بينهما بالسوية يساوي بينهما بالقسم ولا يكون للحررة الثلثان وللأمة الثلث ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال كل امرأة أتزوجها من أهل الفسقاط فهي طالق ثلاثا فتزوج امرأة من أهل الفسقاط فبني بها أياكون عليه مهر ونصف أم مهر واحد (قال) عليه مهر واحد في قول مالك ﴿ قلت ﴾ وما حجة مالك حين لم يجعل لها الا مهراً واحداً (قال) قال مالك هي عندي بمنزلة رجل حنت في الطلاق فلم يعلم فوطئ أهلها بعد حنته ثم علم إنه لاشئ عليه الا المهر الاول الذي سمى لها ﴿ قلت ﴾ أياكون عليها عدة الوفاة ان دخل بها ثم مات عنها في قول مالك (قال) لا وانما عليها ثلاث حيض ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا قال كل امرأة أتزوجها من أهل الفسقاط طالق فوكل رجلا يزوجه فزوجه امرأة من أهل الفسقاط أطلق عليه أم لا (قال) تطلق عليه ﴿ قلت ﴾ فان وكله أن يزوجه بعد يمينه ولم يسم له موضعاً فزوجه من الفسقاط فقال الزوج اني قد كنت حلفت في كل امرأة أتزوجها من أهل الفسقاط بالطلاق وأنا انما وكلتك أن تزوجتي من لا تطلق علي (قال) لا ينظر في ذلك الى قول الزوج والنكاح له لازم الا أن يكون قد نهاه عن نساء أهل الفسقاط ﴿ قال ﴾ وقال مالك في الرجل يحلف أن لا يبيع سلعة كذا وكذا فيوكل غيره يبيعها انه حانث (قال ابن القاسم) فهذا عندي مثله ﴿ قلت ﴾ أرايت رجلا قال لرجل أخبر امرأتي بطلاقها متى يقع الطلاق يوم يخبرها أو يوم قال له أخبرها

(قال) يقع الطلاق في قول مالك يوم قال له أخبرها ﴿قلت﴾ فإن لم يخبرها (قال) فالطلاق واقع في قول مالك وإن لم يخبرها لأن مالكا قال في رجل أرسل رسولا إلى امرأته يخبرها أنه قد طلقها فكتمها الرسول ذلك (قال) لا ينفعه وقد وجب عليه الطلاق (قال) وسمعت مالكا وسئل عن رجل يكتب إلى امرأته بطلاقها فيبدو له فيحبس الكتاب بعد ما كتب (قال مالك) أن كان كتب حين كتب ليستشير وينظر ويختار فذلك له والطلاق ساقط عنه وإن كان كتب حين كتب مجعما على الطلاق فقد وقع عليه الحنث وإن لم يبعث بالكتاب (قال) فكذلك الرسول حين بعثه بالطلاق ﴿قلت﴾ أرايت أن كان حين كتب الكتاب غير عازم على الطلاق فأخرج الكتاب من يده أتجمله عازما على الطلاق بخروج الكتاب من يده أم لا في قول مالك (قال) لا أحفظ من مالك في هذا شيئا وأراه حين أخرج الكتاب من يده أنها طالق إلا أن يكون إنما أخرج الكتاب من يده إلى الرسول وهو غير عازم فذلك له أن يردده إن أحب ما لم يبلغها الكتاب ﴿قلت﴾ أرايت الآخر هل يجوز طلاقه ونكاحه وشراؤه وبيعه ونحوه إذا قذف ويحد قاذفه ويقتص له في الجراحات ويقتص منه (قال) نعم هذا جائز فيما سمعت وبلغني عن مالك إذا كان هذا كله يعرف من الآخر بالإشارة أو بالكتاب يستيقن منه فذلك لازم للآخر ﴿قلت﴾ أرايت الآخر إذا اعتق أو طلق أيجوز ذلك في قول مالك (قال) أرى ما وقف على ذلك وأشير به إليه فمعرفة أن ذلك لازم له يقضى به عليه ﴿قلت﴾ وكذلك أن كتب بيده الطلاق والحرية (قال) قد أخبرتك أن ذلك يلزمه في الإشارة فكيف لا يلزمه في الكتاب ﴿قلت﴾ أرايت المبرسم أو المحموم الذي يهذى إذا طلق امرأته أيجوز طلاقه (قال) سمعت مالكا وسئل عن مبرسم طلق امرأته بالمدينة فقال مالك أن لم يكن معه عقله حين طلق فلا يلزمه من ذلك شيء ﴿قلت﴾ أيجوز طلاق السكران (قال) نعم قال مالك طلاق السكران جائز ﴿قلت﴾ لابن القاسم ومخالفة السكران جائزة (قال) نعم ومخالفته ﴿قلت﴾ أرايت طلاق المكره ومخالفته (قال) قال مالك لا يجوز طلاق المكره

ومخالفته مثل ذلك عندى ﴿قلت﴾ وكذلك نكاح المكروه وعق المكروه لا يجوز
 فى قول مالك (قال) نعم كذلك قال مالك ﴿قلت﴾ أرايت المجنون هل يجوز طلاقه
 (قال) اذا طلق فى حين يحنق فيه فطلاقه غير جائز واذا طلق اذا انكشف عنه
 فطلاقه جائز وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت المعتوه هل يجوز طلاقه (قال) لا يجوز
 طلاق المعتوه فى قول مالك على حال (قال) لان المعتوه انما هو مطبق عليه ذاهب
 العقل ﴿قلت﴾ فالمجنون عند مالك الذى يحنق أحيانا ويفيق أحيانا ويحنق مرة
 وينكشف عنه مرة قال نعم ﴿قلت﴾ والمعتوه المجنون المطبق عليه فى قول مالك قال
 نعم ﴿قلت﴾ والسفيه (قال) السفيه الضعيف العقل فى مصاحبة نفسه البطل فى
 دينه فهذا السفيه ﴿قلت﴾ فهل يجوز طلاق السفيه فى قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾
 أيجوز طلاق الصبي فى قول مالك (قال) قال لى مالك لا يجوز طلاق الصبي حتى
 يحتلم ﴿قلت﴾ أرايت لو أن نصرانية تحت نصرانى أسلمت المرأة فطلقها زوجها بعد
 ما أسلمت وهى فى عدتها وزوجها على النصرانية أيقع طلاقه عليها فى قول مالك
 (قال) لا يقع طلاقه عليها فى قول مالك ولا يقع طلاق المشرک على امرأته فى قول
 مالك (قال مالك) وطلاق المشرک ليس بشئ ﴿قلت﴾ أرايت طلاق المشرکين هل
 يكون طلاقا اذا أسلموا فى قول مالك (قال) قال مالك ليس ذلك بطلاق ﴿ابن وهب﴾
 عن يونس بن يزيد أنه سأل ابن شهاب عن رجل قال هذا فلان فقال رجل ليس به
 فقال امرأته طالق ثلاثا ان لم يكن فلانا أو قال ان كلم فلانا فامرأته طالق ثلاثا
 فكلمه ناسيا (فقال) أرى أن يقع عليه الطلاق ﴿ابن وهب﴾ عن يونس أنه سأل ربيعة
 عن رجل ابتاع ساعة فبأه رجل بكم أخذتها فأخبره فقال لم تصدقنى فطلق امرأته البتة
 ان لم يخبره فقال بكم أخذتها فقال بدينار ودرهمين ثم انه ذكر فقال أخذتها بدينار وثلاثة
 دراهم فقال ربيعة أرى أن خطأه بما نقص أو زاد سواء قد طلق امرأته البتة وحديث
 عمر بن عبد العزيز فى البدوى الذى حلف على ناقة له فأقبلت أخرى وله امرأتان ان
 عمر قال له ان لم يكن نوى واحدة فهما طالقتان (وقال) جابر بن زيد فى رجل قال ان

كان هذا الشيء كذا وكذا وهو علمه أنه كذلك فكان على غير ما قال قال جابر يلزمه ذلك في الطلاق ان كان حلف بالطلاق ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد أنه سأل ابن شهاب عن رجل اتهم امرأته على مال ثم سألها المال فجحدته فقال ان لم أكن دفعت اليك المال فأنت طالق البتة (قال) نرى هذا حلف على سريرة لم يطلع عليها أحد من الناس غيره وغيرها فقال أرى أن يوكلنا إلى الله ويحمله ما يحمله (وقال) ربيعة ويحيى ابن سعيد مثل ذلك (وأخبرني) محمد بن عمرو عن ابن جريج عن عطاء أنه قال اذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ان شاء الله فذلك عليه (قال) وقال سعيد بن المسيب مثله (وقال الليث) لا استثناء في طلاق ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن عبد ربه بن سعيد عن إياس بن معاوية المزني أنه قال في الرجل يقول لامرأته أنت طالق أولعبده أنت حر ان فعلت كذا وكذا فبدأ بالطلاق أو بالعلق (قال) هي عيّن ان برّ فيها برّ وان لم يفعل فلا شيء عليه ولا نرى ذلك الا على ما أضمر ﴿ابن وهب﴾ عن السريّ ابن يحيى عن الحسن البصريّ بذلك ﴿قال ابن وهب﴾ عن يحيى بن أيوب أنه سأل ربيعة عن رجل قال لجارية امرأته ان ضربتها فأنت طالق البتة ثم رماها بحجر فشجها (قال ربيعة) أما أنا فأراها قد طالقت (وقال) يحيى بن سعيد مثله ﴿وأخبرني﴾ ابن وهب عن يونس أنه سأل ربيعة عن الذي يقول ان لم أضرب فلانا فعلى كذا وكذا وأنت طالق البتة قال ربيعة ينزل بمنزلة الايلاء الا أن يكون حلف بطلاقها البتة ليضربن رجلاً مسلماً وليس له على ذلك الرجل وتر^(١) ولا أدب وان ضربه إياه لو ضربه خديعة من ظلم فان حلف على ضرب رجل هو بهذه المنزلة فرق بينه وبين امرأته لا ينتظر به ولا نعمة عين (قال ربيعة) ولو حلف بالبتة ليشربن خمرًا أو بعض ما حرم الله عليه ثم رفع ذلك إلى الامام رأيت أن يفرق بينهما ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ابن شهاب أنه قال في رجل قال ان لم أفعل كذا وكذا فامرأته طالق ثلاثاً (قال ابن شهاب) ان سمي أجلاً أراداه أو عقد عليه قلبه حمل ذلك في دينه وأمانته واستحلف

(١) وتر) بالتحريك أى عداوة من هامش الاصل

ان اتهم وان لم يجعل ليمينه أجلا ضرب له أجل فان أنفذ ما حلف عليه فبسبيل ذلك وان لم ينفذ ما حلف عليه فرق بينه وبين امرأته صاغراً قتيلاً^(١) فانه فتح ذلك على نفسه في اليمين الخاطئة التي كانت من نزع الشيطان ﴿وأخبرني﴾ ابن وهب عن الليث عن ربيعة أنه قال في رجل قال لامرأته ان لم أخرج الى افريقية فأنت طالق ثلاثاً (قال ربيعة) يكف عن امرأته ولا يكون منها بسبيل فان مرت به أربعة أشهر نزل بمنزلة المولى وعسى أن لا يزال مولياً حتى يأتي افريقية وينى في أربعة أشهر ﴿ابن وهب﴾ وقال ربيعة في الذي يحلف بطلاق امرأته البتة ليتزوجن عليها انه يوقف عنها حتى لا يطأها ويضرب له أجل المولى أربعة أشهر (وقال) الليث ونحن نرى ذلك أيضاً ﴿ابن وهب﴾ وأخبرني من أثق به عن عطاء بن أبي رباح أنه قال في رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثاً ان لم أنكح عليك (قال) ان لم ينكح عليها حتى يموت أو تموت توارثا (قال) وأحب الى أن يبر في يمينه قبل ذلك ﴿ابن وهب﴾ عن الليث عن يحيى ابن سعيد أنه قال ان مات لم ينقطع عنها ميراثه ﴿ابن وهب﴾ عن يحيى بن عبد الله ابن سالم عن عمر بن الخطاب قال من طلق امرأة ان هو نكحها أو سمى قبيلة أو نخداً أو قرية أو امرأة بيمينها فهي طالق اذا نكحها ﴿ابن وهب﴾ وأخبرني مالك بن أنس قال بلغني عن عبد الله بن عمر أنه كان يرى أن الرجل اذا حلف بطلاق امرأة قبل أن ينكحها ان ذلك عليه اذا نكحها ﴿ابن وهب﴾ قال مالك وبلغني أن عمر ابن الخطاب وعبد الله بن عمر وابن مسعود وسليمان بن يسار وسالم والقاسم بن محمد وابن شهاب كانوا يقولون اذا حلف الرجل بطلاق المرأة قبل أن ينكحها ثم أثم فان ذلك لازم له ﴿وأخبرني﴾ ابن وهب عن رجال من أهل العلم عن عمر بن عبد العزيز وسليمان بن حبيب الحاربي وربيعة بن أبي عبد الرحمن ومكحول وزيد بن أسلم ويحيى ابن سعيد وعطاء بن أبي رباح وأبي بكر بن حزم مثله وأن ابن حزم فرق بين رجل وامرأة قال مثل ذلك (قال مالك) وبلغني أن عبد الله بن مسعود كان يقول اذا نص

(١) (قتيلاً) أي ذليلاً من قذا كجمع قذا وقفاة اذا ذل ام

القبيلة بعينها أو المرأة بعينها فذلك عليه وإذا عم فليس عليه شيء ﴿ ابن وهب ﴾
وأخبرني عيسى بن أبي عيسى الحنط أنه سمع عامراً الشعبي يقول ليس بشيء هذه عين
لا مخرج فيها إلا أن يسمى امرأة بعينها أو يضرب أجلاً ﴿ ابن وهب ﴾ وأخبرني
يونس بن يزيد عن ربيعة بنحو ذلك في الطلاق والعتاقة (قال ربيعة) وإن ناساً ليرون
ذلك بمنزلة التحريم إذا جمع تحريم النساء والارقاء ولم يجعل إليه الطلاق إلا رحمة ولا
العتاقة إلا أجراً فكان في هذا هاتكة لمن أخذ به ﴿ ابن وهب ﴾ وأخبرني رجال من
أهل العلم عن عروة بن الزبير وعبد الله بن خزيمة بن زيد وربيعة أنه لا بأس أن ينكح
إذا قال كل امرأة أنكحها فهي طالق (قال ربيعة) إنما ذلك تحريم لما أحل الله ﴿ ابن
وهب ﴾ وأخبرني الليث بن سعد وغيره عن يحيى بن سعيد أن رجلاً من آل عمر بن
الخطاب كانت عنده امرأة فتزوج عليها وشرط للمرأة التي تزوج على امرأته أن
امرأته طالق إلى أجل سماه لها وأنهم استفتوا سعيد بن المسيب فقال لهم هي طالق حين
تكلم به وتعتد من يومها ذلك ولا تنتظر الأجل الذي سمي طلاقها عنده ﴿ وأخبرني ﴾
ابن وهب عن رجال من أهل العلم عن ابن شهاب ويحيى بن سعيد وربيعة بذلك
(قال ابن شهاب) وليس بينهما ميراث وليس لها نفقة إلا أن تكون حاملاً ولا
تخرج من بيتها حتى تنقضي عدتها ﴿ وأخبرني ﴾ ابن وهب عن عبد الجبار بن عمر
عن ابن شهاب وربيعة عن ابن المسيب بنحو ذلك ﴿ وحدثني ﴾ ابن وهب عن عطاء
ابن خالد الخزومي عن أبيه أنه سأل ابن المسيب عن ذلك فقال له هذا القول وقال
لو مس امرأته بعد أن تزوج ثم أتيت به وكان إلى من الأمر شيء لرجمته بالحجارة
﴿ وأخبرني ﴾ ابن وهب عن مسلمة بن علي عن زيد بن واقد عن مكحول أنه قال
في رجل قال لامرأته إن نكحت عليك امرأة فهي طالق (قال) فكلمها تزوج عليها
امرأة فهي طالق قبل أن يدخل بها فإن ماتت امرأته أو طلقها خطب من طلق منها
مع الخطاب ﴿ وأخبرني ﴾ شبيب بن سعيد التيمي عن يحيى بن أبي أنيسة الجزري
يحدث عن عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب عن عبد الرحمن بن جابر عن

جابر بن عبد الله عن عمر بن الخطاب وجاءه رجل من بني جشم بن معاوية فقال له يا أمير المؤمنين اني طالقت امرأتى في الجاهلية اثنتين ثم طلقتهما منذ أسلمت تطليقة فماذا ترى قال عمر ما سمعت في ذلك شيئاً وسيدخل عليك رجلان فساها فدخل عليه عبد الرحمن بن عوف فقال عمر قص عليه قصتك فقص عليه فقال عبد الرحمن هدم الاسلام ما كان قبله في الجاهلية هي عندك على تطليقتين ثم دخل علي بن أبي طالب فقال له عمر قص عليه قصتك ففعل فقال علي بن أبي طالب هدم الاسلام ما كان في الجاهلية وهي عندك على تطليقتين بقيتا

— ما جاء في طلاق النصرانية والمكره والسكران —

قال ابن وهب وبلغني عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه سئل عن نصراني طلق امرأته وفي حكمهم أن الطلاق بتات ثم أسلم فأراد أن ينكحها (قال ربيعة) نعم ان أراد أن ينكحها فذلك لهما ويرجع على طلاق ثلاث لأن نكاح الاسلام مبتدأ ابن وهب وقال لي مالك في طلاق المشركين نساءهم ثم يتناكحون بعد اسلامهم قال لا يمسد طلاقهم شيئاً وأخبرني ابن وهب عن رجال من أهل العلم عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وابن عباس وعطاء بن أبي رباح وعبد الله بن عبيد بن عمير ومجاهد وطاوس وغيرهم من أهل العلم أنهم كانوا لا يرون طلاق المكره شيئاً وقال ذلك عبد الرحمن بن القاسم ويزيد بن قسيط (قال عطاء) قال الله تبارك وتعالى الا أن تتقوا منهم تقاة (وقال) ابن عبيد الله بن عمير الليثي أنهم قوم فتنون (وأخبرني) عن ابن وهب عن حيوة بن شريح عن محمد بن العجلان أن عبد الله بن مسعود قال ما من كلام كان يدرأ عني سوطين من سلطان الا كنت متكلماً به (وقال) عبد الله بن صمر وعبد الله بن الزبير وعمر بن عبد العزيز في طلاق المكره انه لا يجوز (قال) ابن وهب قال مالك وبلغني عن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار أنهما سئلا عن السكران اذا طلق امرأته أو قتل فقالا ان قتل قتل وان طلق جاز طلاقه (ابن وهب) عن مخزومة بن بكير عن أبيه قال سمعت عبد الله بن مقسم يقول سمعت سليمان بن

يسار يقول طلق رجل من آل أبي البختری امرأته (قال) حسبت انه قال عبد الرحمن وقد قيل لي انه هو المطالب بن أبي البختری طلق امرأته وهو سكران فخلده عمر بن الخطاب الحد وأجاز طلاقه ﴿قُلْ﴾ وأخبرني ابن وهب عن رجال من أهل العلم عن القاسم بن محمد وسالم وابن شهاب وعطاء بن أبي رباح ومكحول ونافع وغير واحد من التابعين مثل ذلك يجهزون طلاق السكران قال بمضهم وعتقه (قال) وأخبرني ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال لا يرى طلاق الصبي يجوز قبل أن يحتلم قال وإن طلق امرأته قبل أن يدخل بها فإنه قد بلغنا أن في السنة أن لا تقام الحدود إلا على من احتلم وبلغ الحلم والطلاق حد من حدود الله تبارك وتعالى قال الله تعالى فلا تمتدوها فلا ترى أمراً أوثق من الاعتصام بالسنن ﴿ابن وهب﴾ عن رجال من أهل العلم عن عبد الله بن عباس وربيعة مثله وإن عقبة بن عامر الجهني كان يقول لا يجوز طلاق الموسوس ﴿وأخبرني﴾ ابن وهب عن رجال من أهل العلم عن علي بن أبي طالب وسعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وابن شهاب وربيعة ومكحول انه لا يجوز طلاق المجنون ولا عتاقته (وقال ابن شهاب) إذا كان لا يعقل فلا يجوز طلاق المجنون والمعتوه (قال ربيعة) المجنون الملبس بعقله الذي لا يكون له افاقة يعمل فيها برأى (وقال) يحيى بن سعيد ما نعلم على مجنون طلاقاً في جنونه ولا مريض مغموراً لا يعقل إلا أن المجنون إذا كان يصحو من ذلك ويرد إليه عقله فإنه إذا عقل وصح جاز عليه أمره كله مثل ما يجوز على الصحيح وقال ذلك مكحول في المجنون

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

﴿ما جاء في خيار الأمة تمتق وهي تحت زوج حر أو عبد﴾

﴿قلت﴾ لعبد الرحمن بن القاسم أرأيت لو أن أمة أعتقت وهي تحت مملوك أو حر (قال) قال مالك إذا أعتقت تحت حر فلا خيار لها وإذا أعتقت تحت عبد فلها الخيار ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن محمد بن عبد الرحمن عن القاسم بن محمد أن عائشة أخبرته أن بريدة كانت تحت عبد مملوك فلما عتقت قال لها رسول الله صلى الله عليه

وسلم أنت أملك بنفسك ان شئت أقمت مع زوجك وان شئت فارقته ما لم يمسك
﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر عن الفضل بن الحسن
الضمرى قال سمعت رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يتحدثون عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال اذا أعتقت الامة وهي تحت العبد فأمرها بيدها
فان هي قرت حتى يطأها فهي امرأته لا تستطيع فراقه ﴿ ابن وهب ﴾ وقال ربيعة
ويحيى بن سعيد وان مسها ولم تعلم بعقوبتها فلها الخيار حتى يبلغها ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم فان
اختارت نفسها أيكون فسخا أو طلاقا (قال) قال مالك يكون طلاقا (وقال) ابن القاسم
وقال مالك ان طلقت نفسها واحدة فهي واحدة بائنة وان طلقت نفسها اثنتين فهي
اثنتان بائنتان وهي في التطلقين تحرم عليه حتى تنكح زوجا غيره لان ذلك جميع
طلاق العبد (قال) وذكر مالك عن ابن شهاب ان زنا^(١) طلقت نفسها ثلاثا ﴿ قلت ﴾
ولم جعل مالك خيارها تطليقة بائنة وهو لا يعرف تطليقة بائنة (قال) لان كل فرقة
من قبل السلطان فهي تطليقة بائنة^(٢) عند مالك وان لم يؤخذ عليها مال ألا ترى أن
الزوج اذا لم يستطع أن يمس امرأته فضرب له السلطان أجل سنة ففرق بينهما انها
تطليقة بائنة ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب انه قال ان خيرت فقالت
انى قد فارقت أو طلقته فهي أملك بأمرها وقد بانت منه ﴿ ابن وهب ﴾ وأخبرني رجال
من أهل العلم عن ربيعة ويحيى بن سعيد وعطاء بن أبي رباح مثله (قال) يحيى وعطاء
وان عتق زوجها قبل أن يحل أجلها لم يكن له عليها رجعة الا أن تشاء المرأة ويخطبها مع
الخطاب ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قالت هذه الامة حين أعتقت قد اخترت نفسي أيجعل
هذا الخيار واحدة أم اثنتين أم ثلاثا (قال) اذا لم يكن لها نية فهي واحدة بائنة لان
مالك كان مرة يقول ليس لها أن تطلق نفسها أكثر من واحدة وكان يقول
خيارها واحدة ثم رجع الى القول الذي أخبرتك به فأرى اذا لم يكن لها نية أنها

(١) (قوله زنا) كذا بالأصل في عدة مواضع وفي القاموس زنيرة كمينية فليحذر اهـ مصححه

(٢) بهامش الاصل هنا ما نصه الا فرقة المولي والمعسر بالنفقة اهـ

واحدة بأنة الا أن تنوى اثنين أو ثلاثا فيكون ذلك لها ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وقد سألنا مالكا عن الامة يطلقها العبد تطليقة ثم تعتق فتختار نفسها (قال) هما تطليقتان ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره

﴿ في الامة تعتق فتختار نفسها عند غير السلطان ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الامة اذا اعتقت وهي تحت عبد فاختارت فراقه عند غير السلطان أيجوز ذلك لها أم لا في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ ويكون فراقها تطليقة (قال) ذلك الى الجارية ان فارقه بالبتات فذلك لها وان فارقه بتطليقة فذلك لها ﴿ قلت ﴾ لم قال مالك لها أن تفارقه بالبتات (قال) لحديث زورا حين أعتقت وهي تحت عبد فقالت لها حفصة ان لك الخيار ففارقه ثلاثا

﴿ في الامة تعتق تحت العبد فلم تختار نفسها حتى عتق زوجها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الامة اذا أعتقت وهي تحت عبد فلم تختار حتى عتق زوجها أيكون لها الخيار في قول مالك (قال) قال مالك لا خيار لها اذا عتق زوجها قبل أن تختار ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ربيعة أنه قال في الامة تكون تحت العبد فيعتقان جميعاً (قال) لا نرى لها شيئا من أمرها وقاله مجاهد في العبد والامة مثله (وقال) عن يونس عن ابن شهاب في المكاتب والمكاتبه يعتقان جميعاً معا بكلمة قال ليس لها خيار ان أعتقتهما كلمة واحدة ﴿ ابن وهب ﴾ قال أخبرني يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد انه قال ما نعلم الامة تخير وهي تحت الحر انما تخير الامة فيما علمنا اذا كانت تحت عبد مالم يمسها ﴿ وأخبرني ﴾ ابن وهب رجال من أهل العلم عن عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وسعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وعطاء بن أبي رباح والازاعي وغيرهم من أهل العلم مثله

— في الامة تعتق وهي حائض أولا يبلغها الا بعد زمان —
 — أو يكون لها خيار نفسها —

﴿ قلت ﴾ أرأيت الامة اذا اعتقت وهي حائض فاختارت نفسها أيكره ذلك لها أم لا (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك فيها وأكره لها ذلك الا أن تختار نفسها فيجوز ذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت الامة تكون تحت العبد فأعتقت فلم تلم بعقتها الا بعد زمان وقد كان العبد يطؤها بعد العتق ولم يعلم بالعتق أيكون لها الخيار في قول مالك (قال) نعم كذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ والخيار لها انما هو في مجلسها الذي علمت فيه بالعتق في قول مالك (قال) نعم ذلك لها ولها الخيار ما لم يطأها من بعد ما علمت بالعتق ﴿ قلت ﴾ وان مضى يوم أو يومان أو شهر أو شهران فلها الخيار في هذا كله اذا لم يطأها بعد العلم في قول مالك (قال) نعم اذا وقفت في هذا الذي ذكرت لك وقوفا لتختار فيه فمنعته نفسها وكذلك قال مالك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وان كان وقوفها ذلك وقوف رضا بالزوج كانت قد رضيت به فلا خيار لها بعد أن تقول قد رضيت بالزوج ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان وقفت سنة فلم تقل قد رضيت ولم تقل لم أرض ولم تقل انما وقفت للخيار ولم يطأها الزوج في هذا كله أيكون لها أن تختار نفسها (قال) تسئل عن وقوفها لماذا وقفت فان قالت وقفت لا اختار كان القول قولها وان قالت وقفت وقوف رضا بالزوج فلا خيار لها ﴿ قالت ﴾ وتحلف أنها لم تقف لرضاها بزوجه^(١) (قال) لا لان مالكا قال لي في النساء لا يحلفن في التملك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كانت أمة جاهلة لم تعلم أن لها الخيار اذا اعتقت فأعتقت وهي تحت عبد فكان يطؤها وقد علمت بالعتق الا أنها تجهل أن لها الخيار اذا اعتقت أيكون لها أن تختار في قول مالك (قال) قال مالك لا خيار لها اذا علمت فوطئها بعد علمها بالعتق جاهلة كانت أو عالة ﴿ ابن وهب ﴾ وقال مالك

(١) بهامش الاصل هنا مانعه . انظر قوله ههنا وتحلف أنها لم تقف لرضاها بزوجه قال لا لم يجعل عليها اليمين في هذه المسئلة وجعله في المسئلة التي قبلها في النصف الاول اذا أذنت له ان يتزوج ثم تزوج أخرى فانكرت . قال لها ذلك وتحلف ألزمها اليمين في تلك وأسقطه عنها في هذه وكلتا المسئلتين تملك وما ظهرت لي علة يفرق بها بينهما ولا نعلمه الا اختلافا من قوله والله أعلم اهـ

في الامة تحت العبد يعتق بعضها انه لا خيار لها (وقال أبو الزناد) في الامة تكون تحت العبد فيعتق بعضها انه لا خيار لها ﴿ ابن وهب ﴾ عن مخزمة بن بكير عن أبيه عن عبد الرحمن بن القاسم وابن قسيط أنهما قالا لو أن أمة أعتقت تحت عبد فلم تشعر بعقها حتى عتق العبد لم تستطع أن تفارقه ﴿ وأخبرني ﴾ ابن وهب عن يونس أنه سأل ابن شهاب عن الامة تعتق تحت العبد قبل أن يدخل بها وقد فرض لها فختار نفسها (قال) لا نرى لها الصداق والله أعلم من أجل أنها تركته ولم يتركها وإنما قال الله عز وجل وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فليس هو فارق ولكن هي فارقة بحق لحق فاختارت نفسها عليه فليست عليها عدة ولا نرى لها شيئا من الصداق ولا نرى لها متاعا وكان الامر اليها في السنة (وقال) ربيعة ويحيى بن سعيد مثله

ما جاء في طلاق المريض

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان طلق رجل امرأته وهو مريض قبل البناء بها (قال) قال مالك لها نصف الصداق ولها الميراث ان مات من مرضه ذلك ﴿ قلت ﴾ فهل يكون على هذه عدة الوفاة أو عدة الطلاق (قال) قال مالك لا عدة عليها لا عدة وفاة ولا عدة طلاق (قال مالك) وان طلقها طلاقا بائنا وهو مريض وقد دخل بها كان عليها عدة الطلاق ولها الميراث . وان كان طلاقا يملك رجعتها فمات وهي في عدتها من الطلاق انتقلت الى عدة الوفاة وان انقضت عدتها من الطلاق قبل أن يهلك فهلك بعد ذلك فلها الميراث ولا عدة عليها من الوفاة ﴿ قلت ﴾ فهل ترث المرأة أزواجا كلهم يطلقها في مرضه ثم تزوج زوجها والذين طلقوها كلهم أحياء ثم ماتوا من قبل أن يصحوا من مرضهم ذلك وهي تحت زوج أتورها من جميعهم أم لا في قول مالك (قال) لها الميراث من جميعهم (قال مالك) وكذلك لو طلقها واحدة البتة وهو مريض وتزوجت أزواجا بعد ذلك كلهم يطلقها ورثت الاول اذا مات من مرضه ذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا طلق امرأته وهو مريض ثلاثا أو واحدة يملك فيها رجعتها ثم برأ وصح من مرضه ذلك ثم مرض بعد ذلك فمات من هذا المرض الثاني (قال) قال مالك ان

كان طلقها واحدة ورثته ان مات وهي في عدتها وان كان طلاقه اياها البتة لم ترثه
 وان مات في عدتها اذا صح فيما بين ذلك صحة بيعة معروفة (قال) وان طلقها واحدة
 وهو مريض ثم صح ثم مرض ثم طلقها وهو مريض في مرضه الثاني تطليقة أخرى أو
 البتة لم ترثه الا أن يموت وهي في عدتها من الطلاق الاول (قال مالك) لانه في الطلاق
 الثاني ليس بفار (قال مالك) الا أن يرتجما ثم يطلقها وهو مريض فترثه وان انقضت
 عدتها لانه قد صار بالطلاق الآخر فاراً من الميراث لانه حين ارتجما صارت بمنزلة
 سائر أزواجه اللاتي لم يطلق **﴿ قلت ﴾** أرأيت ان طلقها في مرضه ثلاثاً ثم ماتت المرأة
 والزوج مريض بحاله ثم مات الزوج بعد موت المرأة من مرضه ذلك أيكون للمرأة
 شيء من الميراث أم لا في قول مالك (قال) لا شيء للمرأة من الميراث في قول مالك
 لانها هلكت قبله ولا ميراث للأموال من الاحياء ولا يرثها ان كان طلقها البتة أو
 واحدة فانقضت عدتها **﴿ قلت ﴾** أرأيت ان قال لامرأته وهو صحيح أنت طالق اذا
 قدم فلان فقدم فلان والزوج مريض فمات من مرضه ذلك أثره أم لا (قال) ترثه
 لاني سألت مالكا عن الرجل يخاف بطلاق امرأته ان دخلت بيتا فتدخله هي وهو
 مريض فتطلق عليه ثم يموت من مرضه ذلك أثره (قال) قال مالك نعم ترثه **﴿ قلت ﴾** انها
 هي التي دخلت (قال) وان دخلت لان كل طلاق يقع والزوج مريض فيموت من
 مرضه ذلك انها ترثه **﴿ قلت ﴾** أرأيت ان مرض رجل فقال قد كنت طلق امرأتى
 في صحتي (قال) قال مالك انها ترثه وهو فار وعليها المدة عدة الطلاق من يوم أقر
 بالطلاق اذا أقر بطلاق بائن وان أقر بطلاق يملك فيه الرجعة فمات قبل انقضاء المدة
 انتهت الى عدة الوفاة وورثته وان انقضت عدتها من يوم أقر بما أقر به فلها الميراث
 ولا عدة عليها **﴿ قلت ﴾** أرأيت اذا قرب لضرب الحدود أو لقطع يد أو رجل أو
 لجلد الفرية أو لجلد في حد الزنا فطلق امرأته فضرب أو قطعت يده أو رجله فمات
 من ذلك أثره أم لا في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً الا أن
 مالكا قال في الرجل يحضر الزحف أو يجلس للقتل ان ما صنع في تلك الحالة في

ماله انه بمنزلة المريض ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأما ما سألت عنه من قطع اليد أو الرجل
 أو ضرب الحدود فلم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أني أرى أنه ما كان من ذلك
 يخاف منه الموت على الرجل كما خيف على الذي حضر القتال فأراه بمنزلة المريض
 ﴿ قلت ﴾ أرايت ان طلق رجل امرأته وهو في سفينة في لج البحر أو في النيل
 أو في الفرات أو الدجلة أو بطائح البصرة (قال) سئل مالك عن أهل البحر اذا عدوا
 فيصيبهم النوء أو الریح الشديدة فيخافون الغرق فيعتق أحدهم على تلك الحال امرأة
 في الثلث (قال مالك) ما أرى هذا يشبه الخوف ولا أراه في الثلث وأراه من رأس
 المال وكذلك قال مالك وغيره ﴿ قال سحنون ﴾ وقد روى عن مالك أن
 أمر راكب البحر في الثلث ﴿ قلت ﴾ أرايت ان طلقها وهو مقعد أو مفلوج أو أجذم
 أو أبرص أو مسلول أو محموم حمى ربيع أو به قروح أو جراحة (قال) سئل مالك
 عن أهل البلاء مثل المفلوج أو المجذوم أو الأبرص أو ما أشبه هؤلاء في أموالهم اذا
 أعطوها أو تصدقوا بها في حالاتهم (قال مالك) ما كان من ذلك أمراً يخاف على
 صاحبه منه فلا يجوز له الا في ثلث ماله وما كان من ذلك لا يخاف على صاحبه منه
 فرب مفلوج يعيش زماناً ويدخل ويخرج ويركب ويسافر ورب مجذوم يكون ذلك
 منه جذاماً يأسا يسافر ويقبل ويدبر فهو لاء وما أشبههم يجوز قضاؤهم في أموالهم من
 جميع المال ومنهم من يكون ذلك منه قد أضناه فيكون مرضاً من الأمراض قد ألزمه
 البيت والفراش يخاف عليه منه فهذا لا يجوز قضاؤه الا في ثلثه وفسر مالك هذا
 التفسير شبيها بما فسرت فشكل من لا يجوز قضاؤه في جميع ماله فطلق في حالته تملك
 فلا مرأته الميراث منه ان مات من مرضه ذلك ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلاً طلق
 امرأته في مرضه فتزوجت أزواجا وهو مريض فلما حضرته الوفاة أوصى لها بوصايا
 أن يكون لها الميراث والوصية جميعاً (قال) أرى لها الميراث ولا وصية لها لانه
 لا وصية لو ارث في قول مالك وهذه وارثة ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلاً طلق
 امرأته في مرضه فقتلته امرأته خطأ أو عمداً (قال) أرى ان قتلته خطأ ان لها الميراث

في ماله ولا ميراث لها من الدية والدية على عاقبتها وان قتلته عمداً فلا ميراث لها من ماله وعليها القصاص الا أن يعفو عنها الورثة فان عفا عنها الورثة على مال أخذوه منها فلا ميراث لها أيضاً منه ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً نكح امرأة في مرضه ثم مات من مرضه ذلك (قال) قال مالك لا يقر على نكاحه ولا ميراث لها وان لم يطلقها فلا صداق لها الا أن يكون دخل بها فلها الصداق في ثلث ماله مبدأً على الوصايا ولا ميراث لها ﴿قلت﴾ أرأيت ان كان سمي لها من الصداق أكثر من صداق مثلها أي يكون لها الذي سمي لها في قول مالك أم صداق مثلها (قال) يكون لها صداق مثلها ويكون مهرها هذا مبدأً على الوصايا وعلى التتق (قال) ويبدأ صداقها على المدبر في الصحة أيضاً ^(١) ﴿قلت﴾ أفنضرب به مع الغرماء (قال) جعله مالك في الثلث فكل شيء يكون في الثلث فالدين مبدأً عليه في قول مالك ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن مريضاً ارتد في مرضه عن الاسلام فقتل في رده أثره امرأته وورثته أم لا (قال ابن القاسم) لا يرثه ورثته المسلمون (قال مالك) ولا يهتم أحد عند الموت أنه يفر بميراثه عن ورثته بالشرك بالله ﴿قلت﴾ أرأيت ان قذفها في مرضه فلاعن السلطان بينهما فوقعت الفرقة فمات من مرضه ذلك أثره في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك وأرى أنها ترثه

ما جاء في طلاق المريض أيضاً قبل البناء

﴿قلت﴾ أرأيت المريض اذا طلق امرأته في مرضه قبل البناء بها ثم تزوجها في مرضه ذلك (قال) لا أرى له نكاحاً الا أن يدخل بها فيكون بمنزلة من نكح وهو

(١) (قوله ويبدأ صداقها على المدبر في الصحة أيضاً) بهامش الاصل «ما مانعه يحيى» اختلاف قول ابن القاسم في مدبر الصحة فقال مرة يبدأ المدبر عاينها وقوله أصبغ في الاصول وقال مرة تبدأ هي عليه وقاله ابن الماجشون وقال ابن الماجشون لها المدعي في الثالث مبدأً على غيره (قلت) له فإن كان له ميراث لم يعلم به أنه عطي منه (قال) نعم لان أمره لم يحمل على العطية وانما هو حق لزمه وانما يمنع ما لم يعلم به أهل وصاياه الذين لا يطالبونه بحق انتهى

مريض ودخل ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال حدثني طلحة
ابن عبد الله بن عوف أن عبد الرحمن بن عوف عاش حتى حلت تماضر وهو حي ثم
ورثها عثمان بن عفان من عبد الرحمن بعد ما حلت للازواج (قال ابن شهاب) وحدثني
طلحة أنه قيل لعثمان لم ورثتها من عبد الرحمن بن عوف وقد عرفت أن عبد الرحمن لم
يطلقها ضاراً ولا فراراً من كتاب الله قال عثمان أردت أن يكون سنة تهاب الناس
الفرار من كتاب الله (قال ابن شهاب) وبلغنا أن عثمان بن عفان أمير المؤمنين كان
قد ورث أم حكيم ابنة قارط من عبد الله بن مكمّل وطلقها في وجعه ثم توفي بعد
ما حلت ﴿ ابن وهب ﴾ عن مالك عن ابن شهاب عن طلحة بن عبد الله بن
عوف وكان أعلمهم بذلك (وعن) أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أن عبد الرحمن
طلق امرأته وهو مريض فورثها عثمان بعد انقضاء عدتها ﴿ مالك ﴾ عن ربيعة
ابن أبي عبد الرحمن أنها كانت آخر ما بقي له من الطلاق ﴿ عمرو بن الحرث ﴾ عن
يحيى بن سعيد بذلك (قال) فقيل لعثمان أتتهم أبا محمد قال لا ولكن أخاف أن يستن به
﴿ رجال من أهل العلم ﴾ عن علي بن أبي طالب وأبي بن كعب وربيعة وابن شهاب
بذلك (قال ربيعة) وإن نكحت بعده عشرة أزواج ورثتهم جميعاً وورثته أيضاً ﴿ ابن
وهب ﴾ عن سفيان بن سعيد عن المغيرة بن مقسم عن إبراهيم بن يزيد أن عمر بن
الخطاب قال في الرجل يطلق امرأته وهو مريض قال ترثه ولا يرثها (وقال)
ربيعة مثله (وقال) الليث أيضاً مثله ﴿ ابن وهب ﴾ عن يزيد بن عياض عن عبد الكريم
ابن أبي المخارق عن مجاهد بن جبير أنه كان يقول إذا طلق الرجل امرأته وهو
مريض قبل أن يدخل بها فلها ميراثها منه وليس لها إلا نصف الصداق ﴿ مخزومة بن
بكير ﴾ عن أبيه قال يقال إذا طلق الأجل امرأته ثلاث تطليقات قبل أن يمسه وقد
فرض لها فطلقها وهو وجع أنها تأخذ نصف صداقها وترثه ﴿ قال يونس ﴾ قال ربيعة
إذا طلق وهو مريض ثم صح صحته يشك فيها قال إن صح حتى تملك ماله انقطع ميراثها
وإن تماثل ونكس من مرضه ورثته امرأته ﴿ يونس بن يزيد ﴾ أنه سأل ابن شهاب

عن رجل يكون به مرض لا يعاد منه رمد أو جرب أو ربح أو لقوة أو فتق أيجوز طلاقه (قال ابن شهاب) ان أبت الطلاق فيما ذكرت من الوجع فلها لا أثره ﴿ يونس ﴾ وقال ربيعة إنما يتوارثان اذا كان مرض موت ﴿ يونس بن يزيد ﴾ عن ربيعة أنه قال في رجل أمر امرأته أن تعتد وهو صحيح ثم مرض وهي في عدتها ثم مات قبل أن يصح وقد انقضت عدتها قبل أن يموت وكيف ان أحدث لها طلاقا في مرضه أو لم يحدث أثره وتعتد منه (قال) لا ميراث لها الا أن يكون راجعها ثم طلقها فان كان راجعها ثم طلقها في مرضه فلها الميراث وان انقضت عدتها اذا مات من ذلك المرض فليس عليها الا عدة ما حلت منه من الطلاق ﴿ وقال عبد الرحمن بن القاسم ﴾ بلغني عن بعض أهل العلم في رجل تزوج امرأة فدخل بها ثم تزوج أخرى فلم يدخل بها فطلق أحدهما تطليقة فشك الرجل فلم يدري أيتهما طلق ثم هلك الرجل قبل أن تنقضي عدتها ولم يعلم أيتهما طلق المدخول بها أو التي لم يدخل بها (قال) أما التي قد دخل بها فصدقا لها كاملا ولها ثلاثة أرباع الميراث وأما التي لم يدخل بها فلها ثلاثة أرباع الصداق وربع الميراث لانه ان كانت التي لم يدخل بها هي المطلقة فلها نصف الصداق ثم تقاسم الورثة نصف الصداق الآخر بالشك لانها تقول صاحبتى هي المطلقة وتقول الورثة بل أنت المطلقة فيتنازعان النصف الباقي فلا بد من أن يقتسماه بينهما وأما الميراث فان التي قد دخل بها تقول لصاحبتها أرايت لو كنت أنا المطلقة حقاً واحدة ألم يكن لى نصف الميراث فأسلميه الى فتسلم اليها ثم يكون النصف الباقي بينهما نصفين لانه لا يدري أيتهما طلق ولانهما يتنازعانه بينهما فلا بد من أن يقسم بينهما وان كان طلقها البتة فانه يكون للتي قد دخل بها الصداق كاملا ونصف الميراث ويكون للآخرى التي لم يدخل بها ثلاثة أرباع الصداق ونصف الميراث لان الميراث لما وقع بالطلاق البتة قالت كل واحدة منهن هو لى وأنت المطلقة ولم يكن للورثة حجة عليهما لان الميراث أيتها خلت به فهو لها كله وكانت أحق به من الورثة فلا بد من أن يقسم بينهما وأما الصداق فأما التي قد دخل بها فقد استوجبت صداقها

كله وأما التي لم يدخل بها فلها النصف ان كانت هي المطلقة لا شك فيه وتقاسم الورثة النصف الباقي بالشك فكل ما يرد عليك من هذا الوجه فقسه على هذا وهو كله رأيي وان طلقها واحدة فانقضت عدة التي دخل بها قبل أن يموت ثم هلك بعد ذلك فهو مثل ما وصفت لك في البتة ﴿قلت﴾ أرأيت ان تزوج الرجل امرأة وأمها في عقد مفترقة ولا يعلم أيتها أول وقد دخل بهما أو لم يدخل بهما حتى مات ولم يعلم أيتها الأولى (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن أن كان قد دخل بهما فلا بد من الصداق الذي سمي لكل واحدة منهما ولا ميراث لهما منه وان كان لم يدخل بهما فلا بد من صداق واحدة فيما بينهما يتوزعانه بينهما والميراث فيما بينهما وان كان صداقهما الذي سمي مختلفا صداق واحدة أكثر من صداق الاخرى لم تعط النساء أقل الصداقين ولا أكثر الصداقين ولكن النصف من صداق كل واحدة الذي سمي لها يكون لها لان المنازعة في الأقل من الصداقين أو الاكثر من الصداقين صارت بين النساء وبين الورثة ﴿قلت﴾ فلو ادعت كل واحدة منهما أكثر من الصداقين انه لها دون صاحبتها (قال) يكون لهما نصف الصداق يقتسمانه بينهما نصفين ﴿قلت﴾ وكذلك ان مات وترك خمس نسوة ولا يعلم أيتها الخامسة (قال) نعم ^(١)

ما جاء في اختلاف الشهداء في الشهادات في الطلاق

﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت لو أن رجلين شهدا على رجل أنه طلق إحدى نسائه

(١) بهامش الاصل هنا مانعه ولو ان رجلاً مات وترك خمس نسوة لا يدرى أيتها الخامسة فانه ان كان لم يدخل بهن يكون لهن الميراث يقسم بينهما يكون لكل واحدة خمس الثمن أو خمس الربع ويكون لكل واحدة منهن أربعة أخماس صداقها ان كان صداقهن سواء كان لهن صداق أربعة يقتسمنه بينهما وان كان دخل بهن كلهن فلا بد في الميراث من ان يكون بينهما على ما حكينا ويكون لكل واحدة منهن صداقها المسمى لها ثم ينظر في العدة فان لم يدر أيتها الخامسة كان على كل واحدة منهن أقصى الاجابن وإن كانت كل واحدة تعرف أنها هي الأولى والثانية والثالثة والرابعة قيل لهن عليكن العدة أربعة أشهر وعشر وعلى الخامسة اذا عرفت ثلاث حيض ولو أقرت أنها الخامسة ما كان لها سهم في الميراث اهـ

هؤلاء الأربع وقالوا نسیناها (قال) أری شهادتهم لا تجوز اذا كان منكرًا يحلف بالله ما طلق واحدة منهم ﴿قلت﴾ أرايت ان قالوا نشهد أنه قال احدى نسائي طالق (قال) يقال للزوج ان كنت نويت واحدة بعينها فذلك لك والا طلقن عليك كلهن (قال) ولم أسمع هذا من مالك ولكنه رأيي ﴿قلت﴾ أرايت ان شهد شاهد على رجل بتطليقة وشهد آخر على ثلاث (قال) قال مالك يحلف على الثلاث البتات فان حلف لزمته تطليقة وان لم يحلف سجن حتى يحلف وكان مرة يقول اذا لم يحلف طلقت عليه البتة وسمته منه ثم رجع الى أن قال يحبس حتى يحلف ﴿قلت﴾ أهي واحدة لازمة في قول مالك ان حلف وأن لم يحلف قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان شهد أحدهما على رجل أنه قال لامرأته أنت طالق ان دخلت الدار وأنه قد دخل الدار وشهد الآخر أنه قال لامرأته أنت طالق ان كلمت فلانا وأنه قد كلمه أتطلق عليه أم لا (قال مالك) لا تطلق عليه وفي قول مالك الآخر يلزم الزوج اليمين أنه لم يطلق ويكون بحال ما وصفت لك ان أبي اليمين سجن وفي قوله الاول ان أبي اليمين طلقت عليه (قال مالك) وكذلك هذا في الحرية مثل ما وصفت لك في الطلاق وابطأه اليمين في الحرية وفي الطلاق سواء يحبس (قال مالك) وان شهد عليه واحد أنه طلقها يوم الخميس بمصر في رمضان وشهد الآخر أنه طلقها يوم الجمعة بمكة في ذي الحجة انها طالق واحدة وكذلك هذا في الحرية (قال) واذا شهد أحدهما أنه قال في رمضان ان دخلت دار عمرو بن العاص فامرأتى طالق وشهد الآخر أنه قال في ذي الحجة ان دخلت دار عمرو بن العاص فامرأتى طالق وشهد عليه آخران أنه قد دخلها من بعد ذي الحجة فهي طالق ولا تبطل شهادتهما لاختلاف المواضع التي شهدا فيها على يمينه وتطلق عليه امرأته اذا شهدا عليه بالدخول أو شهد عليه غيرهما بالدخول اذا كان دخوله بعد ذي الحجة لأن اليمين انما لزمته بشهادتهما جميعا ﴿قلت﴾ فان شهدا عليه جميعا في مجلس واحد أنه قال ان دخلت دار عمرو بن العاص فامرأتى طالق فشهد أحدهما أنه دخلها في رمضان وشهد الآخر أنه دخلها في ذي الحجة

(قال) لم أسمع في هذا شيئاً من مالك وأرى أن يطلق عليه ولائهما قد شهدا على دخوله وإنما خنته بدخوله فقد شهدا على الدخول فهو حاث وإنما مثل ذلك عندي مثل ما لو أن رجلاً حلف بطلاق امرأته أن لا يكلم أنساها فاستأذنت عليه امرأته فزعمت أنه كلم ذلك الرجل فأقامت عليه شاهدين فشهد أحدهما أنه رآه يكلمه في السوق وشهد الآخر أنه رآه يكلمه في المسجد فشهادتهما جائزة عليه وكذلك هذا في العتاقة وإنما الطلاق حق من الحقوق وليس هو حداً من الحدود ﴿ قلت ﴾ أرايت أن شهد عليه أحدهما أنه قال لامرأته أنت طالق البتة وشهد الآخر أنه قال لامرأته أنت عليّ حرام (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً وأرى شهادتهما جائزة وأراها طالفا لانهما جميعا شهدا على الزوج بكلام هو طلاق كله وإنما مثل ذلك مثل رجل شهد فقال أشهد أنه قال لامرأته طالق ثلاثاً وقال الشاهد الآخر أشهد أنه قال لامرأته طالق البتة فذلك لازم للزوج وشهادتهما جائزة ﴿ قلت ﴾ أرايت أن شهد أحدهما عليه بخفية وشهد الآخر بيرية أو بياض (قال) ذلك جائز على الزوج وتطلق عليه (قال) وقال لي مالك وقد تختلف الشهادة في اللفظ ويكون المعنى واحداً فإذا كان المعنى واحداً رأيتهما شهادة واحدة جائزة ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن شاهداً شهد فقال أشهد أنه طلقها ثلاثاً البتة وقال الآخر أشهد أنه قال ان دخلت الدار فأنت طالق وأنه قد دخلها وشهد معه على الدخول رجل آخر (فقال) لا تطلق هذه لأن هذا شاهد على فعل وهذا على اقرار ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن خالد بن أبي عمران أنه سأل سليمان بن يسار عن رجل شهد عليه رجل أنه طلق امرأته بافريقية ثلاثاً وشهد آخر أنه طلقها بمصر ثلاثاً وشهد آخر أنه طلقها بالمدينة ثلاثاً لا يشهد رجل منهم على شهادة صاحبه هل يفعل بهم شيء قال لا ﴿ قلت ﴾ هل تنزع منه امرأته قال نعم ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن ربيعة أنه قال في نفر ثلاثة شهدوا على رجل بثلاث تطليقات شهد كل رجل منهم على واحدة ليس معه صاحبه فأمر الرجل أن يحلف أو يفارق فأبى أن يحلف وقال ان كانت شهادة يقطع بها حق فأبعدوها (قال)

أرى أن يفرق بينه وبين امرأته وأن تعد عدتها من يوم يفرق بينهما وذلك لاني لا أدري أي شهادات النفر نسكل فعدتها من اليوم الذي نكل فيه ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ابن شهاب عن أبي الزناد في رجل شهد عليه رجال مفترقون على طلاق واحد بثلاث وآخر باثنتين وآخر بواحدة ذهبت منه بتطليقتين ﴿قلت﴾ لابن القاسم أتجوز الشهادة على الشهادة في الطلاق في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ وتجاوز شهادة الشاهد على الشاهد في قول مالك (قال) لا يجوز الا شاهدان على شاهد ﴿قلت﴾ ولا يجوز أن يشهد شاهد على شهادة شاهد واحد ويحلف المدعى مع هذا الشاهد على شهادة ذلك الشاهد الذي أشهده (قال) لا يحلف في قول مالك لأنها ليست بشهادة رجل تامة وانما هي بعض شهادة فلا يحلف معها المدعى ﴿قلت﴾ وتجاوز الشهادة على الشهادة في قول مالك في الحدود والفرية (قال) قال لي مالك الشهادة على الشهادة جائزة في الحدود والطلاق والفرية وفي كل شيء من الاشياء الشهادة على الشهادة جائزة في قول مالك وكذلك قال لي مالك ﴿قلت﴾ فهل تجوز شهادة الاعمى في الطلاق (قال) قال مالك نعم اذا عرف الصوت ﴿قال ابن القاسم﴾ فقلت لمالك فالرجل يسمع جاره من وراء حائط ولا يراه يسمعه يطلق امرأته فيشهد عليه وقد عرف صوته (قال) قال مالك شهادته جائزة وقال ذلك علي بن أبي طالب والقاسم بن محمد وشرح السكندی والشعبي وعطاء بن أبي رباح ويحيى بن سعيد وربيعه وابراهيم النخعي ومالك والليث ﴿قلت﴾ أرايت الحدود في القذف أتجوز شهادته اذا ظهرت توبته في الطلاق (قال) قال مالك نعم تجوز شهادته اذا حسنت حالته ﴿قال﴾ وأخبرني بعض اخواننا أنه قيل لمالك فالرجل الصالح الذي هو من أهل الخير يقذف فيجلد فيما يقذف أتجوز شهادته بعد ذلك وعدالته وقد كان من أهل الخير قبل ذلك (قال) اذا ازداد درجة الى درجته التي كان فيها (قال) ولقد كان عمر بن عبد العزيز عندنا ها هنا رجلا صالحا عدلا فلما ولي الخلافة ازداد وارتفع وزهد في الدنيا وارتفع الى فوق ما كان فيه فكذلك هذا ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال أجاز عمر بن الخطاب شهادة

من كان من الذين جلدوا في المغيرة بن شعبة وأجازها عبد الله بن عبيد وعمر بن عبد
 العزيز والشعبي وسليمان بن يسار وابن قسيط وابن شهاب وربيعه ويحيى بن سعيد
 وسعيد بن المسيب وثيرج وعطاء بن أبي رباح ﴿قلت﴾ أرأيت أهل الذمة هل تجوز
 شهادة بعضهم على بعض في شيء من الأشياء في قول مالك قال لا (وقل) عبد الله بن
 عمرو بن العاص وعطاء بن أبي رباح وعامر الشعبي لا تجوز شهادة ملة على ملة (وقال)
 عبد الله بن عمر لا تجوز شهادة أهل المال بعضهم على بعض وتجوز شهادات المسلمين
 عليهم ﴿قلت﴾ هل تجوز شهادة نساء أهل الذمة في الولادة في قول مالك قال لا
 ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلا شهدا على رجل أنه أمرهما أن يزوجاه فلانة وانهما
 تد زواجه وهو يجهل (قال) قال مالك لا تجوز شهادتهما لانهما خصمان ﴿قلت﴾
 وكذلك ان شهدا أنه أمرهما أن يبيعا له بيعا وانهما قد فعلا والرجل ينكر ذلك (قال)
 نعم لا تجوز شهادتهما عليه في قول مالك لانهما خصمان ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال قد
 أمرتهما أن يتبعا لي عبد فلان وانهما لم يفعلا وقالا قد فعلنا وقد ابتغنا لك (قال) لم
 أسمع من مالك فيه شيئا وأرى القول قولهما انهما قد ابتاعا له العبد لانه قد أقر أنه
 أمرهما بذلك فالقول قولهما ﴿قلت﴾ أرأيت ان شهد أحدهما أنه قالت له امرأته
 طلقني على ألف درهم وأنه قد طلقها وشهد الآخر أنها قالت له طلقني على عبدي فلان
 وأنه قد طلقها (قال) قد اختلفا فلا تجوز شهادتهما في قول مالك وعليه اليمين (قال)
 سحنون ان كان منكر الخلع والمرأة منكرة لذلك فالقول ما قل ابن القاسم وان
 ادعى زوجها أنه خالها على عبدها وأقام شاهدا على ذلك وقالت هي بل خالني على داري
 هذه وأقامت شاهدا فان الزوج يحلف مع شاهده ويأخذ العبد ويجوز الخلع ﴿قلت﴾
 هل تجوز شهادة النساء في الطلاق (قال) قال مالك لا تجوز شهادة النساء في شيء
 من الأشياء الا في حقوق الناس الديون والاموال كلها حيث كانت وفي القسامة اذا
 كانت خطأ لانها مال وفي الوصايا اذا كن انما يشهدن على وصية بمال (قال) ولا
 يجوز في العتق ولا على شيء الا ما ذكرت لك مما هو مال وما يغيب عليه النساء من

الولادة والاستهلال والعيوب وآثار هذا مكتوبة في كتاب الشهادات ﴿ قلت ﴾
 أرايت الاستهلال أتجوز فيه شهادة النساء أم لا فيقول مالك (قال) قال مالك
 شهادة امرأتين في الاستهلال جائزة ﴿ قلت ﴾ كم يقبل في الشهادة على الولادة من
 النساء (قال) قال مالك شهادة امرأتين ﴿ قلت ﴾ ولا تقبل شهادة المرأة الواحدة
 على الولادة (قال) قال مالك لا تقبل شهادة امرأة واحدة في شيء من الأشياء مما
 تجوز فيه شهادة النساء وحدهن ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن قوما شهدوا على رجل أنه
 أعتق عبده هذا والعبد ينكر والسيد ينكر (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك في
 هذا وأرى أنه حرّ لانه ليس له أن يرق نفسه

— ما جاء في السيد يشهد على عبده بطلاق امرأته —

﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم أرايت الرجل يشهد على عبده أنه طلق امرأته أتجوز
 شهادة سيده والعبد ينكر (قال) لا تجوز شهادته لانه يفرغ عبده وي زيد في ثمنه
 فهو متهم ﴿ قلت ﴾ أسمعته من مالك قال لا ﴿ قلت ﴾ وسواء ان كانت الامة للسيد
 أو لغير السيد (قال) سواء ﴿ قال ﴾ وقال مالك في رجل شهد على عبده أنه طلق
 امرأته هو ورجل آخر والعبد ينكر ان شهادته لا تجوز لانه يزيد في ثمنه فهو متهم
 فلا تجوز شهادته ولم أسمع من مالك (قال) وسواء كانت الامة له أو لغيره أو كانت
 حرة ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا قال لامرأته أنت طالق ان كنت دخلت دار
 فلان ثم أقر بعد ذلك عند شهود أنه قد دخل دار فلان ثم قال كنت كاذبا فشهد
 عند القاضي عليه الشهود بذلك (قال) يطلقها عليه بذلك الساطان ﴿ قلت ﴾ ولا ينفعه
 انكاره بعد الاقرار (قال) نعم لا ينفعه انكاره بعد الاقرار ﴿ قال ﴾ وقال لي مالك
 لو أن رجلا أقر بأنه قد فعل شيئا أو فعل به ثم حلف بعد ذلك بطلاق امرأته البتة
 انه ما فعل ذلك ولا فعل به ثم قال كنت كاذبا وما أقرت بشيء فملته صدق وأحلف
 ولم يكن عليه شيء ولو أقر بعد ما شهد عليه الشهود أنه فله لزمه الخلف ﴿ قلت ﴾
 أوأيت ان لم يشهد عليه الشهود وكفوا عن الشهادة عليه أيسره فيما بينه وبين الله عز

وجل أن تقيم معه امرأته وقد كان كاذبا في مقالته قد دخلت دار فلان (قال) نعم
 يسمعه أن يقيم عليها فيما بينه وبين خالقه ﴿ قلت ﴾ وهذا كله قول مالك قال نعم
 ﴿ قلت ﴾ أرايت أن لم يسمع منه هذا الاقرار أحد الا امرأته ثم قال لها كنت كاذبا
 أيسعها أن تقيم معه (قال) لا أرى أن تقيم معه الا أن لا تجد بينة ولا سلطانا يفرق
 بينهما وهي بمنزلة امرأة قال زوجها لها أنت طالق ثلاثا وليس لها عليه شاهد فجحدها
 ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قل لها زوجها أنت طالق ثلاثا فجحدها (قال) قال مالك لا تترين
 له ولا يرى لها وجهها ولا شعرها ولا صدرا أن قدرت على ذلك ولا يأتيها الا وهي كارهة
 ولا تطاوعه ﴿ قالت ﴾ فهل ترفعه الى السلطان (قال) قال مالك اذا لم يكن لها بينة
 ما ينفعها أن ترفعه الى السلطان ﴿ قلت ﴾ لا ينفعها أن ترفعه الى السلطان أفليس لها
 ان تستحلفه (قال) قل مالك لا يستحلف الرجل اذا ادعت عليه امرأته الطلاق الا
 أن تقيم عليه شاهداً واحداً فاذا أقامت شاهداً واحداً أحلف الزوج على دعواها
 وكانت امرأته ﴿ ابن وهب ﴾ وقال مالك في الرجل يطلق امرأته في السفر فشهد عليه
 بذلك رجال ثم يقدم قبل قدوم القوم فيدخل على امرأته ثم يصيها ثم يقدم الشهود
 فيسألون عنه فيخبرون بقدومه ودخوله على امرأته فيرفعون ذلك الى السلطان
 ويشهدون عليه فينكر ذلك وهم عدول ويقر بالوطء بمد قدومه (قال مالك) يفرق
 بينهما ولا شيء عليه ﴿ ابن وهب ﴾ عن الليث عن يحيى بن سعيد مثله قال يحيى ولا
 يضرب ﴿ ابن وهب ﴾ عن جرير بن حازم عن عيسى بن عاصم الأزدي عن شرح
 السكندی مثله ولم يحدهما ﴿ يونس ﴾ عن ربيعة مثله ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم ولم لم
 يحلفه مالك اذا لم يكن لها شاهد (قال) لان ذلك لو جاز للنساء على أزواجهن لم تشأ
 امرأة أن تتعلق بزوجها فتشهره في الناس الا فعلت ذلك ﴿ قالت ﴾ فاذا أقامت
 شاهداً واحداً لم لا تحلف المرأة مع شاهدها وتكون طالفا في قول مالك
 (قال) قال مالك لا تحلف المرأة مع شاهدها في الطلاق (قال مالك) لا يحلف من له
 شاهد فيستحق بيمينه مع الشاهد في الطلاق ولا في الحدود ولا في النكاح ولا في

الحرية ولكن في حقوق الناس يحلف مع شاهده وكذلك في الجراحات كلها
خطئها وعمدها يحلف يمينا واحدة فيستحق ذلك ان كان عمداً اقتص وان
كان خطأ أخذ الدية وفي النفس تكون القسامة مع شاهده خطأ كان القتل أو
عمداً ويستحق مع ذلك القتل أو الدية ولا يقسم في العمد الا اثنان فصاعداً من
الرجال ﴿يونس﴾ عن ابن شهاب أنه قال في رجل طلق امرأته البتة عند رجلين
وامراته حاضرة ثم أقبلا فوجداه عندها فأثيا السلطان فأخبراه وهما عدلان فأنكر
الرجل وامراته ما قالوا (قال) ابن شهاب نرى أن يفرق بينهما بشهادة الرجلين ثم
تعتد حتى تحل ثم لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ﴿ابن وهب﴾ عن عقبة عن نافع
قال سئل يحيى بن سعيد عن الرجل يطلق امرأته ويشهد على طلاقها ثم يكتم هو
والشهداء ذلك حتى تنقضي عدتها ثم يحضره الموت فيذكر الشهداء طلاقه إياها
(قال) يعاقبون ولا تجوز شهادتهم اذا كانوا حضورا ولا امرأته الميراث ﴿قلت﴾
أرأيت ان ادعى رجل قبل امرأة النكاح وأنكرت المرأة أن يكون له عليها اليمين
وان أثبت اليمين بسنته زوجها (قال) لا أرى إباءها اليمين مما يوجب له النكاح
عليها ولا يكون النكاح الا بينة لان مالكاً قال في المرأة تدعى على زوجها أنه قد
طلقها قال لا أرى أن يحلف الا أن تأتي بشاهد واحد ﴿قلت﴾ فإن أثبت بشاهد
واحد فأبى أن يحلف أطلق عليه (قال) لا ولكن أرى أن يسجن حتى يحلف أو يطلق
﴿قال﴾ فقلنا للمالك فان أبى أن يحلف قال أرى أن يسجن أبداً حتى يحلف أو يطلق
فرددناها عليه في أن يمضى عليه الطلاق فأبى (قال ابن القاسم) وقد بلغني عنه أنه
اذا طال ذلك من سجنه خلى بينه وبينها وهو رأيي وان لم يحلف فلما أبى مالك أن
يحلف الزوج اذا ادعت المرأة قبله الطلاق الا أن تأتي المرأة بشاهد واحد فكذلك
النكاح عندي اذا ادعى قبلها نكاحاً لم أره عليها اليمين ﴿قلت﴾ أرأيت ان أقام الزوج
على المرأة شاهداً واحداً أنها امرأته وأنكرت المرأة ذلك أيستحلفها له مالك ويحبسها
كما صنع بالزوج في الطلاق (قال) لا أحفظها عن مالك ولا أرى أن تجبس ولا أرى

اباءها اليمين وان أقام الزوج شاهداً واحداً أنه يوجب له النكاح عليها ولا يوجب له النكاح عليها الا شاهداً ﴿قلت﴾ أرأيت ان ادعت المرأة على زوجها أنه طلقها وقالت استحلّفه لي (قال) قال مالك لا يحلفه لها الا أن تقيم المرأة شاهداً واحداً ﴿قلت﴾ أرأيت ان لم يكن لها شاهد أتخليها واياها في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت امرأة تدعى الطلاق على زوجها فتقيم عليه امرأتين يحلف لها أم لا (قال) قال مالك ان كانتا ممن تجوز شهادتهما عليه أى في الحتموق رأيت أن يحلف الزوج والا لم يحلف ﴿قلت﴾ أرأيت ان أقامت شاهداً واحداً على الطلاق (قال) قال مالك يحال بينه وبينها حتى يحلف ﴿قلت﴾ فالذى وجب عليه اليمين في الطلاق يحال بينه وبين امرأته حتى يحلف في قول مالك أم لا (قال) نعم يحال بينه وبين امرأته في قول مالك

﴿تم كتاب الايمان بالطلاق والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد﴾

﴿النبي الامي خاتم النبيين وسيد المرسلين وعلى آله وصحبه الى يوم الدين﴾

﴿ويليه كتاب الظهار﴾